وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر * بسكرة *

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

## عنـــوان المـــذكـــرة:

# دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 2014/2007

"مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية "

تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

**إعداد الطالب:**

**وليد بن جامع**

**إشراف الأستاذ:**

**معمر عمار**

**السنة الجامعية: 2015 . 2016.**

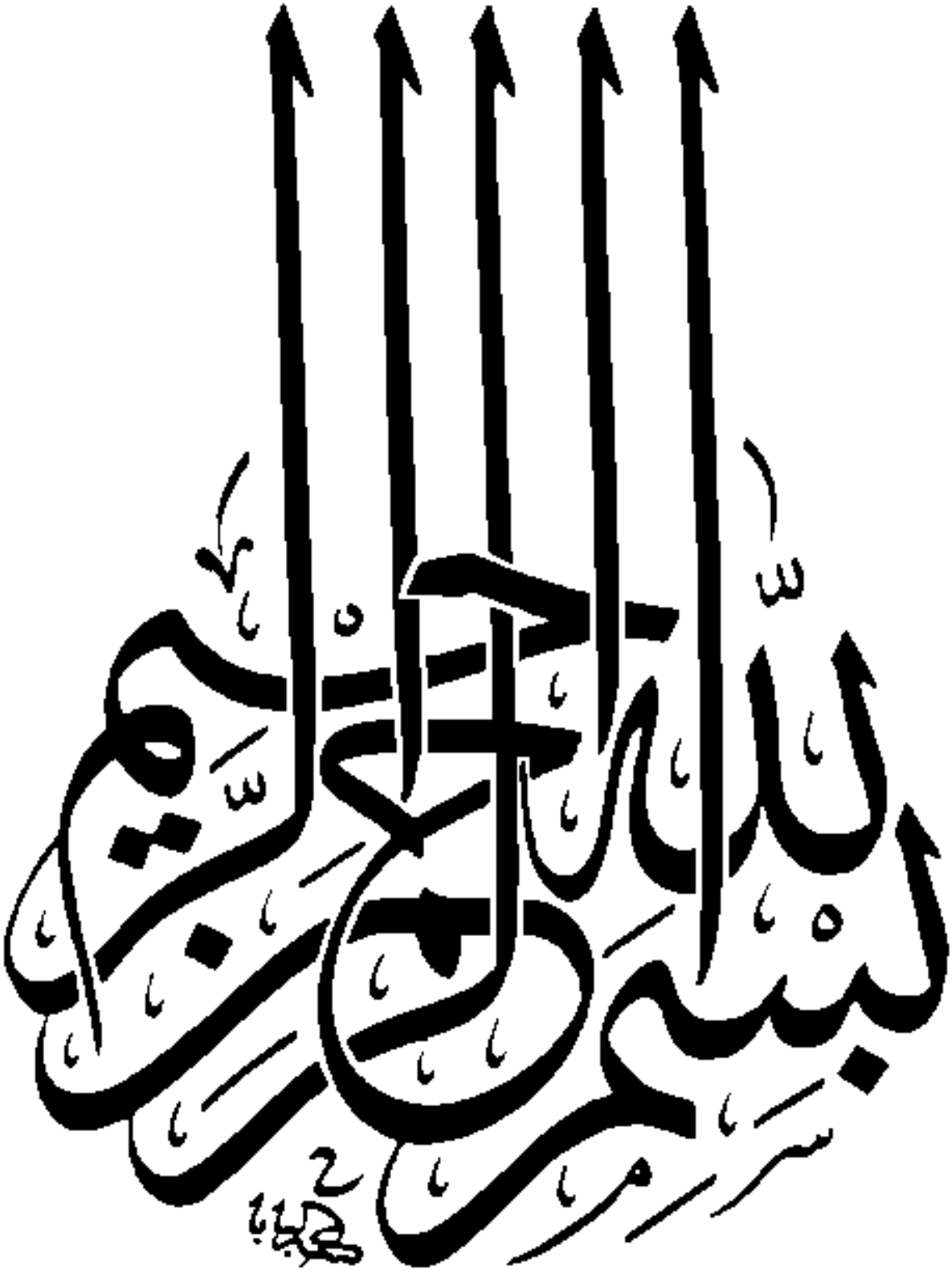
بسم الله الرحمن الرحيم

# إهـــداء

إلى أمي وأبي أطال الله عمرهما.

... إخوتي ، وكل أفراد العائلـة.

..... الأصدقاء الذين يقدرون الصداقة الحقيقية،

..... كل الأساتذة الذين درسوني في مشواري.

.....زملاء الدفعة بجامعة بسكرة .

أهديهم جميعا عملي هذا .....وليد .

# شكر و تقدير

قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

سورة إبراهيم الآية7

الحمد لله الذي أنعم علينا بالعقل والسداد والتوفيق لإنجاز هذه المذكرة.

شكر خاص موصول للأستاذ معمر عمار على طيب عطائه وحسن معونته.

إلى كل من علمني حرفا أو أسداني نصحا، كل أساتذتي طيلة مشواري الدراسي.

إلى موظفي المكتبة بجامعتي بسكرة.

شكرا لكم جميعا.....وليد

مقدمــة

## الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي للدراسة.

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية

المطلب الأول: تعريف ونشأة الأحزاب السياسية

المطلب الثاني: أنواع الأحزاب السياسية

المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية

المطلب الرابع: أهداف الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: ماهية السياسة العامة

المطلب الأول :تعريف وتطور السياسة العامة

المطلب الثاني:خصائص السياسة العامة

المطلب الثالث:أنواع السياسة العامة

المطلب الرابع: فواعل رسم السياسة العامة

## الفصل الثاني: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر 2007-2012

المبحث الأول:صور مشاركة الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة

المطلب الأول: مشاركة الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية

المطلب الثاني: مشاركة الأحزاب السياسية في تنفيذ السياسة العامة من خلال السلطة التنفيذية

المطلب الثالث: مشاركة الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة من خلال المعارضة

المبحث الثاني: فعالية أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة في الجزائر

المطلب الأول: فعالية أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة في العهدة التشريعية 2007-2012

المطلب الثاني: دور أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية 2012-2014

المطلب الثالث: دور أحزاب التحالف الرئاسي في تنفيذ السياسة العامة من خلال الحكومة في الفترة 2007-2014.

المطلب الرابع:دور المعارضة في تفعيل السياسة العامة في الجزائر 2007-2014

**الفصل الثالث:تقييم دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر**

المبحث الأول: المعيقات التي تواجه الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر

المطلب الأول: فعالية أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة.

المطلب الثاني: إنفلات التشريع كلية من البرلمان إلى رئيس الجمهورية

المطلب الثالث: الهيمنة المطلقة للسلطة التنفيذية على العمل التشريعي

المطلب الرابع : خصائص الأحزاب السياسية و انعكاسها السلبي على دورها في العملية السياسية:

المبحث الثاني: التحديات و الأفاق المستقبلية للأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة

المطلب الثاني: الرفع من فعالية الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

خاتمة و استنتاجات

# مـقدمـة

**مقدمة :**

يعرف موضوع السياسة العامة اهتماما كبيرا ،نظرا للدور الذي يلعبه في التنمية في مختلف المجالات.فالسياسات العامة تعد احدى اهم الاليات التي من خلالها تتواصل عملية التطور السياسي والاقتصادي و الاجتماعي ،وعليه يعتبر موضوع السياسة العامة ،حقل علمي مستقل يتقاطع بدوره مع حقول معرفية – الادارة و الاقصاد والسياسة والاجتماع –،لذى حظي باهتمام الباحثين والخبراء والاكادميين والقادة السياسين و الاداريين ،لما له من اهمية بالغة على مستوى المؤسسات والمنظمات الحكومية .فكانت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية وحتى الامنية التي عرفها العالم ،اثر في تغير مضمون السياسة العامة حيث اضحت اكثر نشاط وتفاعل واهتمام مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية . ويعتبر وجود الاحزاب السياسية ،من التنظيمات الحزبية احد خصائص النظم السياسية الحديثة سواء الاحادية منها أو التعددية ،فالاحزاب السياسية اليوم انتقلت من التركيز على هدف الوصول الى السلطة والمشاركة فيها مبدأ اساسي و محوري واستراتيجي يحقق التنمية ويساهم في بلورة حاجات ومطالب الأفراد و حل مشاكلهم المختلفة ،وعليه فاصبحت من اهم الهيئات المشاركة في ادارة الشؤون العامة ومن خلال برنامج تسعى لتنفيذه ،ويكمن هذا في مشاركتها في الكثير من القرارات الحكومية الهامة ،فالسياسة العامة هي عملية سياسية بالمقام الأول تمتاز بالتعقيد والصعوبة وتختلف اجراءات صنعها من بلد لاخر بحسب طبيعة النظام السياسي ( رئاسي –برلماني – مختلط ) .

ان فتح الجزائر لمجال التعددية سمح بظهور التيارات الحزبية التي تتنوع في ايديولوجيتها بين احزاب علمانية واحزاب اسلامية و احزاب وطنية ،ما سمح بتنوع الفواعل المشاركة في عملية الساسة العامة في الساحة السياسة في الجزائر الى جانب الفواعل الرسمية ،وكان للاصلاحات الساسية التي تبنها السيد عبد العزيز بوتفليقة املا جديدا من اجل تعزيز دور الاحزاب السياسية في الساحة السياسية و في صنع السياسة العامة في الجزائر خصوصا ،فتركيزنا في هذه الدراسة يتناول الاحزاب السياسية كفاعل غير رسمي وتاثيرها في

صنع السياسية العامة في الجزائر باعتبارها اهم القوى السياسة الناشطة في الساحة السياسية في الجزائر ،ومعرفة الى اي مدى تساهم في عملية صنعها ومدى التزامها بتحقيق تطلعات و مطالب الجماهيرفي الجزائروالدولة على حد سواء .

**اهمية الموضوع :**

تبر ز اهمية الدراسة في كونها تحاول بحث ودراسة الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة ،كما تبرز اهميتها من خلال محاولة فهم علاقات الأحزاب السياسية بصناع السياسة العامة ، من اجل معرفة طرق التاثير والمساهمة في تحقيق النتائج المرجوة منها .

كما تكمن اهمية الموضوع انه في هاته الفترة شهدت الجزائرحزمة اصلاحات سياسية ودستورية انعكست على الحراك العام في الساحة السياسية في الجزائر والنشاط الحزبي خصوصا .

**أسباب إختيار الموضوع :**

من الاسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع والتي يمكن حصرها في :

اسباب ذاتية واسباب موضوعية وتتمثل في :

1-الاسباب الذاتية :تعكس رغبتي الشخصية في دراسة هذا الموضوع بغية التعرف على طبيعة الموضوع من الناحيتين النظرية و التطبيقية وذلك لمزيد من الفهم للعلاقات البنائية والوظيفية لهذا الموضوع .

2- الاسباب الموضوعية :تمثل هذه الدراسة تحليلا علميا للاحزاب السياسية في الجزائر و دورها في رسم السياسة العامة و تنفيذها وتوجيهها كمذخل لفهم عمل النظام السياسي وقياس مدى تشاركيته في صنع

السياسة العامة .بالاضافة الى تسليط الضوء على مختلف العقبات التي تواجه الاحزاب السياسية في الجزائرفي هذا المجال .

**اهداف الدراسة :** لهذه الدراسة جملة من الاهداف منها :

– تهدف هذه الدراسة الى معرفة الدور الفعلي الذي تلعبه الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر.

– كما تهدف الى الكشف عن اسباب قصور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر منة خلال ابراز المعيقات التي تواجهها مع تقديم الحلول والاليات لزيادة فاعليتها .

**ادبيات الدراسة :** سنتطرق إلى بعض الدراسات التي تناولت موضوع دراستنا ولو جانبا معينا منه.

الدراسة الاولى :

1–فهمي خليف الفهداوي ،السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ،(2001)، والذي قدم فيه عرضا للسياسة العامة على صعيد المفاهيم والنظريات ،بالاضافة الى انماط السياسة العامة وتركيزاتها البنيوية ،كما اشار الى تحليل السياسة العامة كاسلوب علمي واطار منهجي للتعامل مع القضايا السياسة المختلفة .

الدراسة الثانية ل :

-جيمس اندرسون ،صنع السياسة العامة ،ترجمة عامر الكبيسي(1999)،بحيث يعد الكتاب من ابرز الادبيات النظرية التي تناولت باكثر تخصص وتفصيل لهذا الموضوع خاصة في الولايات المتحدة الامريكية .

الدراسة الثالثة ل:

3-عبد النور ناجي ،ومبروك ساحلي ،مقدمة في دراسة السياسة العامة ،والذي تناولا فيه تطور السياسة العامة و ابرز الفواعل الصانوعة للسياسة العامة .

الدراسة الرابعة ل:

4- كتاب ناجي عبد النور ،النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية ،(2006) ،يعالج فيه اشكالية انتقال النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية و يبرز فيه تاثيركل من الحزب والجيش والرئاسة في النظام السياسي الجزائري .

الدراسة الخامسة ل:

5-مذكرة ماجستر لاحمد طيلب ،بعنوان" دور المعلومات في رسم السياسة العامة دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "،(2006-2007 ) ،والذي تناول فيها دور المعلومات في عملية صنع السياسة العامة ،وكذا دور المصادر الرسمية وغير الرسمية للمعلومات في صنع السياسة العامة وتوجيهيها .

الدراسة السادسة ل:

6-مذكرة ماجستر لغارو حسيبة ،" بعنوان دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر" ،(2006-2007 ) ،والتي تناولت فيها كيفية تاثير الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة .

**الاطار المكاني والزماني :**

تمثلت الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الممتدة من 2007- 2012وذلك لمجموعة من الاسباب :

ماتميزت به الفترة 2007-2012,والمتمثلة في الانتخابات التشريعية 2007 ،بلاضافاة الى التعديل الدستوري 2008،بالاضافة الى الانتخابات الرئاسية 2009 ،ثم تشريعيات 2012 .

الحدود المكانية للدراسة تمثلت في دراسة حالة الجزائر.

**الاشكالية**

في سبيل التعرف على دور واهمية الاحزاب السياسية في صنع وو ضع وتوجيه السياسة العامة ،وكذا قياس مدى تلبية هاته الياسات لحاجات الافراد و مطالبهم في الجزائر ، نتساءل عن دور الاحزاب الموجودة في السلطة أو المعارضة في بلورة السياسات العامة الوطنية المختلفة ،ادى بنا الى طرح الشكالية التالية :

**كيف تساهم الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر ؟**

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية :

1-ما هو الحزب السياسي ،وماهية السياسة العامة ؟

2-ماهي العلاقة التي تربط الاحزاب السياسية برسم السياسة العامة ؟

3-ماهي حدود التاثير التي تلعبها الاحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة في الجزائر ؟

**الفرضيات :** نعتمد في دراستنا هذه على ثلاث فرضيات رئيسية هي :

1-كلما كان للاحزاب السياسية دورا في صنع السياسة العامة كلما ادت الى نجاحها ونجاعتها .

2-كلما كان النظام السياسي اكثر ديمقراطية وانفتاحا على بيئته ،كلما ادى الى زيادة فاعلية الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة .

3-احتكار دوائر في السلطة رسم السياسات العامة حال دون مشاركة الاحزاب السياسية بشكل فعال .

**منهجية الدراسة :**

**المنهج التاريخي** :ان الهدف من هذا المنهج ،يكمن في التعرف على الاصول التاريخية لظاهرتي الاحزاب السياسية والسياسة العامة ،كما انه يتناسب مع التحولات و التطورات السياسية التي عرفتها البلاد ،وكذا معرفة العلاقات بينهما ، واهم العوامل التي ساعدت على بروز الاحزاب السياسية و اسباب قوتها وضعفها .

**المنهج الوصفي** :يحاول هذا المنهج دراسة الاحزاب السياسية بالتركيز على وظيفتها في صنع السياسة العامة ،اضافة الى جمع المعلومات الظاهرة محل الدراسة ككل .

**منهج دراسة الحالة**_:من اهم العوامل التي تساعد على نجاح الدراسات و البحوث العلمية في العلوم السياسية ربطها بالواقع ،حيث ارتأينا تناول الاحزاب السياسية كاحد الفواعل غير الرسمية بمواقع السياسة العامة في الظروف المحيطة بها اتي تنشا بفعل التفاعل القائم بين مختلف المؤسسات الحكومية و غير الحكومية و خاصة السلطة التشريعية والتنفيذية بالاحزاب السياسية .

**مقتربات الدراسة**

**مقترب صنع القرار** :يساعد هذا المقترب في عملية التحليل خاصة ان السياسة العامة التي تصدر عن النظام السياسي ما هي الا عملية اختيار بديل من البدائل المتاحة امام صاناع القرار ويساعد الاقتراب في فهم الفواعل التي تتذمخل في صنع السياسة العامة ،كون صناعة القرار تتضمن العناصر المتشابكة والمتغيرات ، والتي من شانها التاثير في القرار النهائي .

**مقترب النخبة** :يعتبر هذا المقترب ان عملية صنع السياسة العامة هي نتاج الاقلية المهيمنة في المجتمع لدى فان استخدام هذا المقترب يوضح ما اذا كانت هناك اقلية في الجزائر تسيطر على عملية صنع السياسة العامة و تهميش الفواعل الاخرى .

**مقترب الجماعةّ** :تم الاعتماد على هذا المقترب على اعتبار ان السياسة العامة هي حصيلة كفاح الجماعات والمتمثلة في الفواعل غيلر الرسمية ، حيث يعبر عن ارادتها و تسعى الى تحقيق مصالحها من خلال طرح مطالبها .

**تقسم الدراسة:** لمعالجة الموضوع بشكل جيد ومن اجل الاحاطة بمختلف جوانبه قسمنا الدراسة الى ثلاث فصول :

**الفصل الاول** : التاصيل المفاهيمي لدراسة الاحزاب السياسية و السياسة العامة ،وهذا الفصل ينقسم الى مبحثين :

**المبحث الاول** :تناول هذا المبحث مفهوم الاحزاب السياسية و نشاتها ،وانواعها

**لمبحث** بالاضافة الى وظائفها والاهداف التي تسعى اليها .

**الثاني** :تناولنا فيه مفهوم السياسة العامة و تطورها ،وخصائصها بالاضافة الى انواعها و اهم الفواعل المتدخلة في صنعها .

**الفصل الثاني** : يتناول هذا الفصل صور مشاركة الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة وصور مشاركة احزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة في الجزائر وينقسم الى مبحثين :

**المبحث الاول** :يتنا ول صور مشاركة الاحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة من خلال تواجدها في السلطة التشريعية و من خلال تواجدها في السلطة التنفيذية ومن خلال تواجدها في المعارضة .

**المبحث الثاني** :يتناول هذا المبحث صور مشاركة احزاب التحال الرئاسي في صنع السياسة العامة من خلال تواجدها في البرلمان والحكومة في الفترة الممتدة من، 2007- 2014 ، بالضافة الى دور المعارضة في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر .

**الفصل الثالث** :فتناول هذا الفصل تقييم دور الاحزاب السياسية و ابرا ز المعيقات التي تواجه الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر والتحديات والافاق المستقبلية من اجل زيادة دورها في عملية صنع السياسة العامة وينقسم الى مبحثين :

**المبحث الاول:** يتناول هذا المبحث المعيقات التي تواجه الاحزاب السياسية من خلال هيمنة السلطة التنفيذية على الاحزاب السياسية بالاضافة الى معيقات تتعلق بالاحزا ب السياسية في حد ذاتها .

**المبحث الثاني** :تناول هذا المبحث ابرز التحديات و الافاق المستقبلية من اجل زيادة فعالية الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر .

**خاتمة.**

# الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

**تمهيد :**

بعد أن أصبحت الديمقراطية كأساس للحكم في مختلف الدول ، انعكس ذلك على واقع الحكومات من حيث كفاءاتها و طرق تسيير و إدارة المجتمع و ممارسة الحكم ظهر موزاتا مع ذلك زادت فعالية الأحزاب السياسية كوسائط تمثيل شعبية و تعبيرها عن إرادة الجماهير و مطالبها ، مما طرح فكرة أهمية تعزيز دور هاته الأحزاب السياسي عامة و خاصة في مجال المشاركة في صنع السياسات العامة .وبالتالي فالأحزاب السياسية تعتبر إحدى أهم الفواعل في رسم السياسة العامة في الدولة .

## المبحث الأول : ماهية الحزب السياسي :

### المطلب الأول: تعريف و نشأة الأحزاب السياسية :

تعريف الحزب السياسي لغة :

جاء في مختار الصحاح (حزب ) الرجل ، و الحزب أيضا الورد و منه ( أحزاب )القران و (الحزب ) أيضا الطائفة ، و (تحزبوا ) تجمعوا و(الأحزاب) الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء .

و قد جاء في لسان العرب أن الحزب هو الطائفة من الناس و الجمع أحزاب و ( تحزب القوم) صاروا أحزابا ، و الحزب الورد يقوم به الشخص من صلاة و قراءة و غير ذلك(1).

**كلمة سياسي:** مأخوذة من كلمة سياسة ، و السياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية ، واستخدم العرب لفظ السياسة ، بمعنى الإرشاد والهداية .

غير أن كلمة سياسة تعني الوقت الحاضر ، كلما يتعلق بالسلطة أو كما يقول مارسيل بريلو:«إن السياسة بالنسبة للعامة ،تعني أساس الحياة السياسية ، الصراع حول السلطة ، إنها ظاهرة بنفسها ، أما بالنسبة للناحية العلمية السياسية هي معرفة الظاهرة» (2)

و تشمل دراسة السياسة نظام الدولة و قانونها السياسي و نظام الحكم فيها ، و بالتالي توصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة و البقاء فيها ، أو الاشتراك فيها(3) و تميل معظم المعاجم الغربية إلى إعطاء نفس التعريف للحزب على أنه جماعة من الناس تعتنق وجهة نظر، و تسعى نحو هدف ، و جاء في تعريف الحزب السياسي عدة تعار يف من حيث مدلولاتها .

1-من حيث المدلول التنظيمي : يعرف "موريس دوفيرجيه " الحزب على أنه «ليست مجموعة فحسب و إنما عدد من المجموعات ، أي تجمع مجموعات صغيرة منتشرة على مستوى البلد ( فروع، لجان،جمعيات محلية )و مرتبطة بمؤسسات تنسيقية »(4).

و يعرف "أندريه هوريو ":«أن الحزب السياسي عبارة عن تنظيمات دائمة تتحرك على المستوى الوطني أو المحلي ، من أجل الحصول على الدعم الشعبي ،يهدف إلى الوصول إلى ممارسة السلطة ، بغية تحقيق

---

سياسة

([1])- حمدي عطية مصطفى عامر ،الأحزاب السياسية في النظام السياسي و القانون الوضعي الإسلامي .الإسكندرية :دار الفكر العربي ،2014 ،ص 145.146.

([2])- ناجي عبد النور ،النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،ص 27.

([3])- المرجع نفسه ،ص 27.

([4])-حمدي عطية مصطفى عامر ،مرجع سابق ،ص25.

معينة»(1).

و في نفس السياق يعرف "فوزي أبو دياب":«الحزب وحدة معقدة فهو منظمة اجتماعية لها جهاز إداري و هيئة مواطنين دائمين ، كما لها أنصار عديدين ينتمون إلى بيئات و فئات و لهم عادات مختلفة ، و هذا

التبيان بين أفراد الشعب هو الذي يدفعهم إلى الانتماء للأحزاب لأن الحزب هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمنياته ».

**1-من حيث المدلول الإيديولوجي:**

في هذا الإطار يعرف "إيدموند بورك" "Edmund burk" الحزب من هذا المنطلق على أنه «هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلى العمل على ما فيه المصلحة القومية وفقا لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا »(2).

و في نفس السياق يعرف "جورج بيردو" "George burdeau" الحزب :« كل تجمع من الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية و يعملون على انتصارها و تحقيقها و ذلك يجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها و بحثا عن امتلاك السلطة أو على الأقل التأثير فيها »(3).

**2-من حيث المدلول الوظيفي :**

يميل تعريف الحزب هنا إلى جملة الوظائف التي يقوم بها ، و لعل أهم هذه الوظائف وظيفة تولي السلطة ، و في هذا الصدد يعرف "رايمون آرون" "Raymoun aron" الحزب : «هو تجمع دائم أو مستمر لمجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة أي محاولة الوصول إليها أو الاحتفاظ بها » (4)

و عرف "دافيد أبتر" "David apter" الحزب السياسي «أنه أهم وظيفة للحزب هي قيامه بتنظيم و توجيه الرأي العام ، و تلمس احتياجات الناس و نقلها إلى الأجهزة المسؤولة و بهذا الشكل يحدث تقارب بين الحكام

---

(1)- المرجع نفسه .ص 27.

(2)- يوسف احمد كشكاش ،الحريات العامة في الأنظمة السياسية .القاهرة:منشأة المعارف ، 1987،ص533.

(3)–أمين البار ،دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول العربية .الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية ،2014،ص23 .

(4)– مصطفى كامل ثامر الخزرجي ،النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة .عمان ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004،ص211.

و المحكومين » (1).

**3–تعريف الحزب السياسي بالنظر إلى جوانبه المختلفة :**

لقد قدم "لبلامبورا" و "ونير " تعريفا للحزب بالمعنى الحديث للكلمة و ذلك من خلال تجمع أربعة خصائص أو أصناف :

أ –استمرارية في التنظيم .

ب تنظيم واسع.

ج– رغبة الحزب في السلطة أو المشاركة فيها أو بالتأثير عليها .

د–يحث الحزب في الحصول على مساندة شعبية([2]).

ثانيا : نشأة الأحزاب السياسية .

تعتبر الأحزاب السياسية ، بالنظر إلى التنظيمات السياسية الأخرى حديثة النشأة إذ لم تأخذ صورتها الحديثة إلا اعتبارا من منتصف القرن التاسع عشر ، ففي سنة 1850 م ، لم يكن أي بلد في العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة ، فقد كان يوجد قديما اختلافات في الآراء ، و نواد شعبية ، و تكتلات فكرية ، و كتل برلمانية ، إنما لم تكن أحزابا

بالمعنى الصحيح ، و في سنة 1980 م أخذت هذه الأحزاب تظهر في غالبية الأمم المتحضرة ، في حين كانت الدول الأخرى تجتهد في تقليدها في ذلك([3]) .

و قد تأثرت الأحزاب بعمق بأصول نشأتها ، كما يحمل الرجال طيلة حياتهم طابع طفولتهم ، فمثلا يستحيل فهم الفارق التكويني الذي يميز بين حزب العمال البريطاني و الحزب الاشتراكي الفرنسي ، إذ لم يتم التعرف إلى الظروف المختلفة لنشأة كل منهما ، و يستحيل تحليل تعددية الأحزاب الفرنسية و الايرلندية ، أو الثنائية الحزبية الأمريكية بجدية إذا لم نرجع إلى أصول هذه الأحزاب في كل هذه البلدان ، و بوجه عام

فإن نمو الأحزاب مربوط بنمو الديمقراطية . أي باتساع الاقتراع العام الشعبي و بالامتيازات البرلمانية :

(1)– نبيلة عبد الحليم كامل ،الاحزاب السياسية في العالم المعاصر.القاهرة :دار الفكر العربي للطبع والنشر ،1982،ص78.

([2]) – مصطفى كامل ثامر الخزرجي ،مرجع سابق ، ص 212.

(3)– موريس ذو فيرجيه ،الأحزاب السياسية (ترجمة علي مقلد و عبد المحسن سعد). القاهرة :الهيئة العامة لقصور الثقافة ،2011 ،ص 34.

فكلما رأت المجالس السياسية وظائفها واستقلالها تزداد ، كلما شعر الأعضاء بالحاجة إلى التكتل تبعا للتجانس و التشابه .

أ–الأحزاب ذات الأصل البرلماني (الداخلية النشأة) :

بغية العمل بصورة جماعية ، و كلما انتشر الحق في الاقتراع و تعدد، كلما دعت الحاجة إلى الإحاطة بالناخبين من قبل لجان قادرة على التعرف بالمرشحين و على توجيه الأصوات نحوهم، إذا نشأة الأحزاب متعلقة بنشأة الكتل البرلمانية([1]) و عليه نميزها:

يقصد بالأحزاب ذات الأصل البرلماني الانتخابي ، تلك الأحزاب التي تكونت و تطورت نتيجة لتطور "المجموعات البرلمانية " أو "اللجان الانتخابية " و هذا التطور واضح المعالم ، يتلخص في ظهور المجموعات البرلمانية ثم تشكيل اللجان الانتخابية ثم إقامة علاقة دائمة بين هذه التنظيمات .

و كان ظهور المجموعات البرلمانية سابقا على تشكيل اللجان الانتخابية فهذه المجموعات تكونت بفعل "الزوايا السياسية " أو الإيديولوجية الواحدة التي كانت بمثابة المحرك الذي ساعد على تكوين هذه المجموعات ، غير أن الأمر لم يكن بهذا الوضوح منذ البداية ، فكثيرا ما كانت اعتبارات الجوار الجغرافي ، أو الرغبة في الدفاع عن المصالح المهنية هي التي دعت إلى تكوين الجماعة البرلمانية ، و على مر الأيام تتبلور الرؤية السياسية لكل مجموعة ، بحيث تتحول المجموعات البرلمانية إلى مجموعات مصنفة إيديولوجيا ([2]).

فقيام الأحزاب السياسية لم يرتكز في نشأتها على التكتلات أو المجموعات البرلمانية فقط ، بل استند أيضا إلى اللجان الانتخابية و هي تلك الهيئات التي تتكون بقصد تعريف الناخبين بالمرشحين و توجيه الناخبين تجاه مرشح معين ، و قد ارتبط ظهور اللجان الانتخابية بصورة مباشرة باتساع الاقتراع الشعبي الذي يجعل احتواء الناخبين أمرا ضروريا ، فقد أدى اعتماد الاقتراع الشامل مثلا إلى نمو الأحزاب الاشتراكية في بداية القرن العشرين .

---

([1])–حمدي عطية مصطفى عامر ،مرجع سابق ،ص34.

([2])–المرجع نفسه ،ص35.

ب –الأحزاب ذات الأصل غير البرلماني (الخارجية النشأة ) :

يراد بالأحزاب السياسية ذات الأصل الخارجي من حيث النشأة ، تلك الأحزاب التي يتم إنشاءها بمجملها ، بصورة أساسية ، بفضل مؤسسات قائمة من قبل ، و ذات نشاط خاص خارج عن الانتخابات و خارج عن البرلمان (1).

فالكتل و المنظمات التي تعمل على إنشاء الأحزاب السياسية الكثيرة و المتفرعة و من أشهرها النقابات، فالكثير من الأحزاب الاشتراكية، مدين لها بوجوده بصورة مباشرة، متحفظا منها، لمدة متفاوتة بطابع القضاء الأرضي، للنقابات في الشؤون الانتخابية و النيابية ، و الحزب الاشتراكي البريطاني

هو أكثر ها ولاته ، فقد ولد على إثر القرار الذي اتخذه مؤتمر النقابات سنة 1899م ، القاضي بشأن تنظيم انتخابي و برلماني (لاقتراح هولمز) ، ثم ظهر إلى الوجود حزب عمالي مستقل يديره مجموعة من رجال الفكر الاشتراكي و الجمعية النقابية ، و ظل الحزب تابعا لسلطة النقابات الضيقة (2).

و يجدر الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية في وقتنا الحاضر أصبحت إحدى العوامل المحركة للحياة السياسية ، بغض النظر عن توجهاتها و تباينها من نظام سياسي إلى آخر ،و هي في حالة تفاعل دائم مع المحيط السياسي و الاجتماعي ، و ذلك جعل دراسة و بحث الأحزاب السياسية من رؤى ووجهات نظر معينة .

**المطلب الثاني :تصنيف الأحزاب السياسية .**

تتعدد أشكال و أنواع الأحزاب السياسية ، و قد اختلف العلماء في تصنيفهم لهذه الأنماط ، فهنالك من يصنف الأحزاب السياسية إلى تصنيفات تقليدية و تصنيفات حديثة و ذلك بناءا على ثلاث معايير هي(3) :

- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب .

- معيار التنظيم .
- معيار القاعدة الاجتماعية للحزب .

---

(1)–موريس ذو فيرجيه ، مرجع سابق ،ص 12.

(2)– حمدي عطية مصطفى عامر ،مرجع سابق ،ص41.

(3)–ناجي عبد النور، مرجع سابق ،ص35.

فقد صنفها "موريس ذو فيرجيه"إلى ثلاثة أنماط هي : نظام الحزب الواحد ، نظام الحزبين ،نظام تعدد الأحزاب(1) .

و قد ميز "جان شارلو" الذي كتب عن الأحزاب السياسية عام 1971م بين ثلاثة أنواع من الأحزاب ،و هي : أحزاب النخبة ،الأحزاب الجماهيرية ،أحزاب الناخبين .

كما اقترح عالم السياسة الفرنسي "جون شارلو" "Jean. charlot"تصنيف ثلاثي جديد يأخذ بعين الاعتبار ، ليس الإيديولوجية و التنظيم الظاهري للحزب ، و لكن على الأخص ، أهداف الحزب وإستراتيجيته ، و يميز هذا التصنيف بين أحزاب الأعيان و أحزاب المناضلين و أحزاب التجمع .

–أحزاب الأعيان : تشبه أحزاب الأطر ، تضم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية واقتصادية ، تتمتع بثروة تؤهلها لتمويل المعركة الانتخابية لمرشحي الحزب.

-أحزاب المناضلين : تقوم بإعطاء اهتمام أكبر للمتسيسين في صفوفها و الذين يدفعون اشتراكا في و يبدلون نشاط لمصلحة الحزب .

-أحزاب التجمع :تهتم بالناخبين الذين يناصرون الحزب في المعركة الانتخابية ، فهذه الأحزاب غير طبقية و تهدف إلى تعبئة الناخبين من أصل اجتماعي و مهني عرفي مختلف (2).

أما الدكتور "نظام بركات " ، فيقسم الأحزاب إلى أحزاب عقيدة و أحزاب برامج ، و أحزاب مصالح ، و أحزاب أشخاص (3).

-أحزاب العقيدة : تتركز هذه الأحزاب حول عقيدة محددة ، تقدم تفسيرا متكاملا و معقول للواقع الاجتماعي و تضع تصورا للمجتمع المنشود. و تميل الأحزاب العقائدية إلى الإنفراد بالسلطة إذا تمكنت و ذلك لكي يتسنى لها تطبيق عقيدتها دون أي منازع و من أمثلتها الأحزاب الشيوعية في الإتحاد السوفيتي .

-الأحزاب العملية (البرامج) : هي أحزاب مواقف و برامج عامة و ليس لها ارتباط بعقيدة محددة ، و تتغير مواقفها و سياستها العامة من فترة إلى أخرى . فهذه الأحزاب تمتاز بالقدرة على التكيف مع الظروف المحيطة و تتأثر بنوعية واتجاهات القيادات التي تسيطر عليها فهي أحزاب مرنة لا تتمسك بعقيدة ثابتة .

(1)- المرجع نفسه ،ص36.

(2)-أمين البار ،مرجع سابق ،ص30.31.

(3)- ناجي عبد النور ،مرجع سابق ،ص36،37.

-أحزاب المصالح : توجد أحزاب المصالح بصفة خاصة في نظام تعدد الأحزاب و قد توجد كأحزاب صغيرة في نظام الحزبين و هي تمثل مصالح محددة لجماعة كبيرة منظمة من الأفراد الذين يصرون على تحقيق أهدافهم و خدمة مصالحهم من خلال المشاركة البارزة في الحكومة .

**المطلب الثالث : وظائف الأحزاب السياسية**

تقوم الأحزاب السياسية بوظائف عديدة سواء كانت في السلطة أو في المعارضة و من أهمها :

1-تنظيم المعارضة : إن من بين الأهداف التي يسعى الحزب السياسي إلى الوصول إليها هو الوصول إلى السلطة أو محاولة التأثير على قرارات السلطة الحاكمة أو القائمة و ذلك بواسطة تنظيم المعارضة .

و للمعارضة في النظم الديمقراطية أهمية كبرى ، فعلاوة على أنها متفقة مع المنطق و طبيعة الأمور من حيث وجود الرأي و الرأي المخالف ، وما يحققه وجود المعارضة المشروعة من وسائل قانونية تسمح للتيار المعارض بالتعبير عن رأيه ، فضلا عن ذلك فإن المعارضة تعتبر في النظم الديمقراطية جزء لا يتجزأ من النظام نفسه(1).

فوظيفة تنظيم المعارضة وظيفة محددة الأبعاد . تقتضي من الحزب أن يقدم النقد إلى الحكومة على أن يكون هذا النقد مجرد ، و إنما يرفق بحلول بديلة في برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات قابلة للتنفيذ و التطبيق في حالة وصوله إلى السلطة ، ولا يمكن لهذه الوظيفة أن تقوم ما لم يكن هناك احترام للحريات العامة ، و حرية التجمع، و حق البرلمان في مساءلة الحكومة (2).

2- تكوين الاتجاهات و الأفكار و توجيه الرأي العام :

لكي تقوم الأحزاب بوظيفتها في تكوين الرأي العام يتعين عليها أن تربط بين المواقف الفردية و أن تنسق فيما بينها و تؤدي الأحزاب السياسية هذه الوظيفة عن طريق ما تقوم به من عقد الاجتماعات و المؤتمرات ، و الندوات و المحاضرات ،واستخدام وسائل الإعلام المقروءة و المرئية .

---

(1)--مصطفى كامل محمد الخزرجى ،مرجع سابق ، ص 213.

(2)-المرجع نفسه ،ص214.

و لا يقف دور الأحزاب السياسية في جدب و تكوين الرأي العام عند وضع بعض الحلول لإجابة المجتمع من مشاكل مؤقتة فحسب ، و إنما يتعدى ذلك إلى تنمية هذا الرأي و جعله قادرا على تفهم كل ما يعرض عليه ، بل و ما يدور حوله و ما يجابهه من مشاكل و عقبات ، ليكون قادرا على مواجهتها مستقبلا .

فقد عرف "مختار التوهامي" ، الرأي العام بأنه الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل و النقاش ، و تمس مصالح هذه الأغلبية ، أو قيمتها الإنسانية مسا مباشرا.

فالرأي العام هو تعبير عن وجهة نظر أغلبية الجماعة ، تجاه قضية عامة تهمهم في وقت معين ، و مختلف عليها و تكون مطروحة على ساحة النقاش (1).

1 - وظيفة التجند السياسية : إن هذه الوظيفة تبرز صبغة أساسية في نظم الحزب الواحد أو الحزب البسيط ، فأحد الأدوار الأساسية للحزب تتمثل في حشد المواطنين خلف النظام الحاكم أو بالأحرى خلف

2 - الزعامة السياسية التي تتربع على قمة الدول و الحزب معا ، و لقد استخدمت الأحزاب أدوارا عديدة لتحقيق هذا الهدف و الذي من شأنه توسيع قاعدة التأييد السياسي للسلطة الحاكمة (2).

3 - تحاول تحقيق التكامل القومي : و تكون في الدول التي تعاني من الانقسامات على أسس عرفية و لغوية و دينية و طائفية و جهوية واجتماعية واقتصادية و ترتبط عملية التكامل القومي بهدف أكبر و هو بناء الأمة من ناحية ، و بناء الدولة من ناحية ثانية ، بحيث يتجه الولاء من المواطنين للدولة و ليس لأي كيانات أخرى دونها أو فوقها (3).

4- وظيفة إضفاء الشرعية : حينما تقوم الحكومة بتأسيس الأحزاب لكي تحل محل النظم الأرستقراطية و الملكية القديمة ، فإن مسألة شرعية النظام السياسي الجديدة تفرض نفسها ،بالأحزاب تجد في الاحتكام إلى القاعدة الشعبية تبريرا شرعيا لها ، سوف نلاحظ بطبيعة الحال أن المراحل الأولى من نشأة أي نظام حكومي تجعل المجتمع يشهد مرحلة اضطراب أو عدم استقرار و ليس من الضروري أن يكون ذلك ناتجا عن التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية السريعة التي تمر بها المجتمعات النامية و إنما عدم الاستقرار يصاحب باستمرار النظم السياسية الجديدة التي و تتضمن عادة أنماط جديدة للمشاركة السياسية و ربما تؤدي الظروف

---

(1)- حمدي عطية مصطفى عامر ،مرجع سابق ،ص145،146.

(2)- أمين البار ،مرجع سابق ،ص 33.

(3) -المرجع نفسه ،ص33.

إلى نقص الشعور بالاحترام نحو النظم الجديدة ، أما الصعوبة التي تواجه قدرة النظم الحزبية على تكوين إحساس بالشرعية تتمثل في نقص التماسك عند معظم الحكومات الحزبية الجديدة (1).

الششة السياسية : الأحزاب السياسية هي إحدى التنظيمات السياسية التي تمارس في المجتمع نوعا من الششة السياسية للأعضاء و برز هذا الدور بوضوح أكثر في المجتمعات النامية عنه في المجتمعات المتقدمة ، و يرجع ذلك إلى الحقيقة التي مؤداها أنه في المراحل الأولى من النمو ترتكز الأحزاب السياسية على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية و بالرؤية الواضحة حتى يمكنهم المشاركة الفعالة في مراقبة الحكومة على غرار المجتمعات المتقدمة هناك هيئات أخرى يمكن أن تؤدي هذا الدور (2).

**المطلب الرابع : أهداف الأحزاب السياسية .**

أ– الأهداف الرئيسية : إن معظم الأحزاب في العالم تهدف للوصول إلى السلطة في بلدانها من أجل تنفيذ أهدافها و مبادئها و برامجها العامة ، وفقا للتنافس الديمقراطي و عبر صناديق الاقتراع ، فإذا لم تتمكن من ذلك فسوف تحاول المشاركة في السلطة مع أحزاب أخرى ذات أهداف فرعية من أهدافها ، أو أنها تمارس المعارضة للسلطة الحاكمة و السعي للتأثير عليها لتحقيق أهدافها .

ب–الأهداف العامة : و هي الأهداف التي ينظمها دستور الحزب و هي بدورها تتكون من أهداف وطنية أو قومية أو دينية أو إقليمية أو دولية وفقا لتشكيلة الحزب و تنظيمه وانتمائه السياسي و طبيعة أهدافه ، إذا كانت مطلقة أو نسبية ،عامة أو خاصة و يمكن إجمالها فيما يلي :

- حماية البلاد من العدوان الخارجي .
- تحقيق الوئام و السلام داخل البلاد.
- مراقبة الحكومة و مؤسساتها ، و بيان أوجه الخطأ لمعالجتها ، و أوجه الصواب لتأييدها.

- خدمة الأفراد و تحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم .
- تقديم الخدمات لأعضاء الحزب ، و أفراد الشعب لفتح الأبواب التعليمية و مكافحة الأمية .
- تمكين الشعب من التعبير عن إرادته و معتقداته بصورة فعالة و منظمة (3).

(1)– فتحي السعيد عبده ، السياسة و المجتمع، رؤية مستقلة للثورة و الديمقراطية و الأحزاب السياسية .الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،ص 217.

(2)–المرجع نفسه ،ص18.

(3)–غارو حسيبة ،"دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر من1997–2007 "،مذكرة ماجستر ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو) ،2012،ص36.

- تحقيق الحرية و الاستقلال إذا كانت البلاد محتلة و حماية السياسة الاستقلالية من التدخلات الأجنبية .
- ممارسة نشاطات غير سياسية كالنشاطات الترفيهية و الرياضية و الاجتماعية و الثقافية (1).

ج–الأهداف قومية :

- تحقيق الوحدة القومية .
- الكفاح السلمي أو المسلح لتحقيق هدف الوحدة .
- نشر الوعي القومي بين جماهير الأمة .

د– الأهداف الدينية :

- إقامة مجتمع ديني تطبق فيه الشعائر الدينية .
- إقامة دولة دينية .
- نشر الوعي الديني بين أبناء الدين الواحد.

هـ– الأهداف الدولية :

- تحقيق الأمن و السلم الدولي و نبذ الحروب .
- التعاون بين الدول على أساس المصلحة المتبادلة .
- حل الخلافات و النزاعات بالطرق السلمية .
- أقامة مجتمع إنساني واحد وفقا لإيديولوجية الحزب .
- التعاون مع الأحزاب الأخرى في العالم ، لا سيما إذا كانت أهدافها متقاربة (2).

(1)-غانم عبد المطلب ،الأحزاب السياسية ،الوظائف و الإيديولوجيات ،في موسوعة العلوم السياسية ، ص 1985،ص 401،524.

(2)- غارو حسسيه ،مرجع سابق، ص36، 37.

## المبحث الثاني: ماهية السياسة العامة

### المطلب الأول :تعريف السياسة العامة و تطورها.

**أولا :**تعريف السياسة العامة:

تعدد تعريفات السياسة العامة شأنها شأن باقي التعريفات في العلوم الاجتماعية،و ذلك راجع إلى الاختلاف في وجهات نظر الباحثين ،و المفكرين من علماء السياسة حول ماهيتها و الموضوعات التي تتناولها.

قبل تناول تعريفات السياسة العامة المختلفة، من المهم أن تعريف السياسة بداية حتى نميز بين المصطلحين.

فعرفت السياسة على أنها :"برنامج معد للقيم المستهدفة و الممارسات ،و هي وضع سياسة و تطبيق التحديات و المطالب و التوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير ، و قد أكد البعض على عنصر الإكراه ،فوضعت السياسة بأنها الإكراه المخطط عمدا " (1) .

و هناك من عرفها من زاوية محددة كعملية تحكم صنع القرار يضفها بأنها :"مرشد في اتخاذ القرار ، فهي تحكم و تنصف إجراء عملية اتخاذ القرار في ضوء أو من خلال إطار محدد و هذا الإطار هو مجموعة من القواعد التي تحكم و توجه عملية اتخاذ القرارات "[2].

كما عرفها أحد علماء السياسة و هو برسيتوس ."Presthus " " بأنها أسلوب أو طريقة للتعرف الذي يتم اختياره بواسطة الحكومة و المنظمات الجماعية أو الأفراد من بين العدد من البدائل في حدود ظروف معينة لكي ترشد و تحدد القرارات الحالية و المستقبلية "[3].

---

**(1)**–محمد محمود عبد المنعم و آخرون ،موسوعة العلوم السياسية ج1. الكويت:( د.د.ن) 1993، ص 451.

(2)–أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة .القاهرة : دار المعارف ،1987،ص 13.

(3)–ناجي عبد النور و مبروك ساحلي ، مقدمة في دراسة السياسة العامة . الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع، ص 11.

من بين التعاريف الواردة كذلك أن "أن اصطلاح السياسة بصيغة عامة يطلق على تلك القرارات الجوهرية التي تتم في منشأة معينة و تتصف بأكبر قدر من التشعب و تعطي أطول

مدى زمني و تتطلب أكبر قدر من المعلومات و التفكير الإبداعي و التأملي "(1)

هذا عن مفهوم السياسة لكن لا ينبغي أن نلصق مفهوم السياسة "policy " لما قد يشير إليه مفهوم السياسات " Politics " و التي تعرف على أنها :" تلك التوصيات العامة في التي تشكل إطار للتفكير في المواقف ،و توجه القرارات نحو تنفيذ الغايات المنشودة ،و تكون واضحة محددة مفهومة ،تتسم بالثبات النسبي واقعية و منطقية ،و ألا تكون متعارضة مع الأهداف "(2).

إن السياسة العامة بإيجاز هي صياغة الأهداف ، و في مفهومها العام هي اتجاه يوضح أسلوب التفكير عند اتخاذ القرارات الصالحة للشروع كما أنها الموجه و المرشد للأفعال و القرارات لأنها تضع الأساس الذي يربط تلك الأفعال بالأهداف و من جملة التعاريف السابقة يتضح لنا أن السياسة تتفاوت و تختلف من حيث تعاريفها بحسب المناظر و الزوايا المراد تحديدها فهناك من ينظر إليها من زاوية السلوك المرتبط بالأشخاص و مؤسسات الحكم ،في حين يصفها آخرون على أنها جوهر العمليات المتعلقة بالتعامل مع المشكلات للوصول إلى الأهداف ;إنه التطرق و لو بصورة مختصرة إلى الفرق بين مفهوم السياسة و السياسات ، سوف نقف عند مفهوم السياسة العامة أحد المواضيع و المفاهيم المستحدثة و النشطة في علم السياسة و الإدارة العامة .

ومن خلال الإطلاع على مجموع التعاريف و الإمعان فيها يمكن تقسيمها إلى :

**1-السياسة العامة من منظور ممارسه القوة (السلطة):**

إن السياسة العامة في نظر هذا الاتجاه تعني القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد و الجماعات و القرارات بشكل تميزه عن غيره ،نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل الإكراه،المال ، المنصب، الخبرة الشخصية(3)

---

(1)- احمد طيلب ،"دور المعلومات في رسم السياسة العامة ،دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي"،مذكرة ماجستر ،(كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر)، 2006-2007،ص12.

(2)- ناجي عبد النور و مبروك ساحلي ،مرجع سابق ،ص13.

(3)- المرجع نفسه ،ص21.

فعرفها هارولدلا سويل" H.lasswell" : بأنها من يحصل على ماذا ؟متى؟ و كيف ؟.و في هذا إشارة إلى أسلوب توزيع الموارد و المكاسب و القيم حسب من يحوز القوة : بحيث يعبر هذا التعريف عن منظور القوة في النظر للسياسات العامة (1).

و عرفها "أوستين رني "بأنها :«علاقة التبعية و الطاعة من جانب و السلطة و السيطرة من جانب آخر .(2)»

أما ماكس فيبر فقد عرفها من زاوية التأثير على الآخرين بأنها :« احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال»(3).

كما عرفها كل من "مارك ليندنيرك" و" بنيامين كروسي ". من منطلق براغماتي عملي يخضع لعمليات الأخذ و الجذب و المساومات من أنها « عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة ،للمبادلة و المساومة و

التعبير عمن يحوز على ماذا ؟و متى؟و كيف؟كما تعبر عن ماذا أريد ؟و من يملكه؟ و كيف يمكن الحصول عليه؟»(4)¨

إن منظور القوة يعكس إمكانية الصفوة في حصولها على لغز العامة عبر التأثير على قوة الآخرين في المجتمع.لذا فالسياسة العامة يمكن أن تكون انعكاسا لأصحاب القوة و النفوذ و لكن بالرغم من ذلك فإن هذا الاتجاه لم يسلم من الانتقادات من قبل العلماء الذين يؤمنون بأن القوة ليست وحدها الكفيلة و القادرة على تفسير كل العلاقات و التفاعلات و النشاطات التي تتضمنها السياسة العامة ،فضلا عن تداخل مضامين

السياسة العامة فهي تعبير عن الجزء الخفي فيها و كان لهذا النقد تأثير كبير في بروز تيار آخر يعرف السياسة العامة من منظور آخر .

**السياسة العامة من منظور تحليل النظام :**

لقد وصف العديد من عملاء السياسة النظام بشكل عام و ذلك باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية و من هذه الزاوية يولي"ديفيد إيستون D .easton"إهتماما بالسياسة العامة ،أي من وجهة تحليل النظام كنتيجة و محصلة في حياة المجتمع من

---

(1)- فهي خليفة الفهداوي ،السياسة العامة:منظور كلي في البنية والتحليل .عمان :دار المسيرة ،2001 ،ص27.

(2) - نصر محمد مهنا ، علم السياسة .القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر، 1994 ، ص 120،121.

(3)- المرجع نفسه ،ص121 .

(4)- فهي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق ،ص32.

منطلق تفاعلها مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات المرتكزات و السلوكيات أصول للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام فيعرفها:«توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة ،من خلال القرارات و الأنشطة الإلزامية الآمرة الموزعة لتلك القيم ،في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات و المخرجات و التغذية العكسية » (1).

يرى "جابرييل آلموند G. almend" بأن السياسة العامة تشمل أيضا :«هي محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب +دعم من المخرجات (قرارات و سياسات .....).للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الإستخراجية و التنظيمية و التوزيعية ،الرمزية.....). يراها أيضا من زاوية إجرائية بأنها :«تعبيرات عن النوايا التي تم سنها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية و التشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد و تحديد الجهات المسئولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف»(2).

و قد لا تكون آراء "بربارة مكليتان"و زملاؤه أكثر اختلاف من التعريف السابق، في تعريفهم للسياسة العامة بأنها :«النشاطات و التوجيهات الناجمة عن العمليات الحكومية استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي .....»(3).

فالسياسة العامة انطلاقا من هذا المنظور تتأثر بعوامل عديدة قائمة على المجتمع فتحتاج المجتمعات لمزيد من الخدمات الصحية و التربية و التعليم.....الخ ، فهذه متغيرات تأتي من البيئة الاجتماعية

**2-السياسة العامة من المنظور المؤسسي(الحكومة ):**

تقوم الحكومة برسم السياسات العامة و إتحاد القرارات و تنفيذها و تم وضع العديد من التعاريف للسياسة العامة من خلال هذا المنظور،فيعرفها "منري توني"بأنها :«تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغيرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة»(4).

و عرفها "توماس داي"على أنها :«العلاقة بين الوحدة الحكومية و بيئتها ،فهي تعبر عن كل شئ تقوم به الحكومة .أو هي تقرير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل.....»(5).

[1] – كمال المنوفي ، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة .القاهرة :وكالة المطبوعات ، 2006 ، ص.35.

[2]- ناجي عبد النور و مبروك ساحلي ،مرجع سابق ،ص22.

(3)- المرجع نفسه ،ص22.

(4)-احمد طيلب ،مرجع سابق ،ص 10.

(5)- جيمس أندرسون ،صنع السياسات العامة ،(ترجمة عمر الكبيسي )،ط1 .عمان:دار المسيرة ،1999،ص14.

أما عن الكتاب العرب فقد عرفوا السياسة العامة وفق هذا المنظور على أنها فعرفها "خيري عبد القوى"بأنها :«هي تلك العمليات و الإجراءات السياسية و غير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة و التعرف على بدائلها و أسس المفاضلة بينها ،تمهيد الاختيار البديل الذي يقترح إقرار في تشكيل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة »(1).

بالإضافة إلى تعريف"قصي خليفة الفهداوي "عن السياسة العامة بقوله:«هي تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة و المتغيرة و المكتفية و التابعة )التي تتفاعل مع محيطها و المتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية (فكرا و فعلا)بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية و سلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف و البرامج والسلوكيات المنتظمة، في حل القضايا و مواجهة المشكلات القائمة و المستقبلية ،و التحسب لكل ما ينعكس عنها،و تحديد الوسائل و الموارد البشرية و الفنية و المعنوية اللازمة و تهيئتها، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ و الممارسة التطبيقية،و متابعتها و رقابتها و تطويرها و تقويمها، كما يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة ،المطلوبة في المجتمع» (2).

و من خلال مجموع التعاريف المقدمة من خلال المنظورات المختلفة يمكن إعطاء تعريف إجرائي للسياسة العامة على أنها:«مجموعة القرارات و التصريحات ،لا تكون في كل الحالات معلنة في صورة قانون أو مرسوم أو لوائح أو خطط أو برامج عمل تتعلق بمجال معين ،تصدر عن مؤسسات حكومية تعكس توازنات القوى في النظام السياسي لعلاج مشكلة معينة أو الوقاية منها»(3).

ثانيا :تطور مفهوم السياسة العامة :شهد مفهوم السياسة العامة لفترة من المفاهيم تطور عبر مراحل عدة و مختلفة قبل النضوج،لم يكن تقييم التطور الذي مرت به السياسة كحقل علمي إلى ثلاث مراحل رئيسية:

**أ-مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية (المرحلة التقليدية) :**

اهتمت أدبيات الفلاسفة و المفكرين السياسيين الأوائل بنظم الحكم،و على البناء المؤسسي للحكومة و التبرير الفلسفي لوجودها بالإضافة إلى الاشتغال بدراسة الدساتير

(1)-ثامر كامل الخزرجي ،مرجع سابق ،ص 28.

(2)-فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق ،ص38.

(3)- ناجي عبد النور و مبروك ساحلي ، مرجع سابق ،ص26.

و مهام المؤسسات و بالتالي اقتصرت هذه الجهود التقليدية على المؤسسات الرسمية و أهملت الفواعل الأخرى

**ب-مرحلة المدرسة السلوكية:**

شهدت هذه المرحلة تطورا في مختلف المفاهيم و منها مفهوم السياسات العامة و بروز الاتجاه السلوكي لعلم السياسة الحديث حيث انتقل التركيز من المؤسسات إلى العمليات و السلوك و دراسة الأسس الاجتماعية و النفسية للسلوك الفردي و الجماعي .

كما شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انحسار فلسفة النظام الاقتصادي الحر، و تدخل الدولة كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي و الاجتماعي ، و تعتبر الجهود الفكرية لعالم الاقتصاد السابق هارولد لاسويل ،حيث تمثلت مجهوداته البداية الأكاديمية الحقيقية لحقل السياسة العامة ،ففي كتاب مشترك مع ليدنر صدر عام 1951 م بعنوان "علم السياسات : تطور جديد في نطاقه و طرائقه ". الذي تطرق فيه إلى الإطار التحليلي للسياسات العامة (1) .

لقد حاول لازويل أن يقدم إطارا منهجيا يقوم بمهمة توحيد المعطيات و معارف العلوم الاجتماعية كأساس لعلوم صنع السياسات ، و قد كان هدفه وصفيا ذلك لأن إطاره المنهجي يركز على اصطلاح وسائل صنع و تنفيذ السياسات العامة الذي إقترحناه باستخدام أدوات البحث الاجتماعي ،إلا أن لازويل لم يطور الإطار المنهجي لعلوم السياسة الذي اقترحه عالم السياسة يكزل درود. الذي تكمن منهجيته في محاولة لتوحيد العلوم الاجتماعية في اتجاه خدمة صانع السياسة العامة.

**ج- المرحلة ما بعد السلوكية:**

تميزت هذه المرحلة بتلاشي النموذج التقليدي بفعل التطورات التي حدثت على مستوى العلم و النموذج المعرفي بظهور الوضعية المنطقية و فلسفتها الهادفة إلى جعل العلوم الاجتماعية على شاكلة العلوم الطبيعية و بمنهجيتها.

بالإضافة إلى ظهور مدرسة شيكاغو للعلوم الاجتماعية ، و كذلك تميزت بمختلف التطورات الحاصلة في النظم السياسية حينها ، و مع تغير في موازين القوى تنشأ على أنقاض ذلك نموذج معرفي تمثل في الثورة السلوكية و التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية صاعدة بيئة لها.

(1) –المرجع نفسه ،ص34.

كما تميزت هذه المرحلة بتدهور أوضاع العالم الثالث ، وانتشار النظم السلطوية و النخب العسكرية مما أدى إلى تعطيل و انهيار جهود التنمية وانتشار الفقر و هيمنة الشركات الدولية و ترسيخ قيم التبعية و في نفس الوقت كانت المشكلات التي عانت منها الولايات المتحدة الأمريكية كالتمييز العنصري، البطالة ، التورط الأمريكي في فيتنام، ما أدى إلى ظهور الحاجة في داخل المؤسسات الحكومية الأمريكية إلى تحليل هذه المشكلات ، و محاولة صياغة السياسات التي تعالجها ، كل هذا دفع الباحثين لتجاوز المرحلة السلوكية و الانتقال إلى ما بعد السلوكية التي وجهت الباحثين في حل مشاكل المجتمع عن طريق البحوث العلمية ، و الإعداد و تنفيذ و تقييم السياسات في ضوء آثارها المتوقعة و غير المتوقعة على المجتمع و النظام السياسي(1).

**المطلب الثاني:خصائص السياسة العامة :**

إن جملة الخصائص التي تمتاز بها السياسة العامة ما هي إلا توضيح للغموض و نقص التعاريف مما يساعد على فهم هذه الأخيرة لمدلولاتها و معالمها الأساسية و تتمثل هذه الخصائص في :

1–السياسة العامة تتصف بالشرعية عند إقرارها من المؤسسات التشريعية و التنفيذية في شكل قانون أو مرسوم له قوة الإلزام في التنفيذ (2) .

2–السياسة العامة تشمل البرامج والأفعال التي تقوم بها مؤسسات الحكومة، وتصدر بشأنها قانونا أو قرار يحدد أهدافها بشأن سياسة ما، وبذلك فهي تعبر عن توجهات الحكومة الأيديولوجية والعلمية.

3–السياسة العامة تشمل على الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسئولين، أو الأشياء التي تحدث آنيا (3) .

---

(1)– المرجع نفسه ،ص 35.

(2)– حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات . القاهرة:الدار الثقافية، 2000،ص 37 .

(3)– نور الدين دخان،" تحليل السياسات التعليمية العامة،نموذج الجزائر"رسالة دكتوراه ، (كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر)، 2007،ص23.

4–السياسة العامة قد تكون إيجابية في صياغتها أو سلبية، فهي قد تأمر بالتصرف باتجاه معين، وقد تنهى قيام بتصرفات غير مرغوبة، أو قد يعد سكوتا أو عدم التزامها بالتصرف إزاء ظواهر معينة بمثابة توجه . فالحكومة قد تتبنى مثلا :سياسة عدم التدخل،(Hand off) أو رفع اليد( Laissez fair) إزاء ظاهرة معينة أو في ميدان ما .

5- صنع السياسة العامة لا يرتبط بقضية أو مجال معين كما أن له نطاق زمني محدد، و بمعنى آخر أنه يجتاز مراحل مختلفة.

6- صنع السياسة العامة هو نشاط سياسي مطلق حتى و لو اتبع فيه أساليب علمية .

7- توجه أي سياسة عامة نحو طرف ما:شخص، جماعة، فئة معينة، موضوع، دولة أجنبية، و هذا الأمر يعد منطقيا حتى و لو كان جوهر السياسة هو تجاهل المشكلة أو الموقف موضوع الاهتمام (1).

8- السياسة العامة قصديه ذات نشاط هادف.

9- الاستمرارية و التجدد في السياسات العامة .

10- السياسة العامة ذات طابع مجتمعي شمولي(2).

**المطلب الثالث:أنواع السياسة العامة:**

يمكن تصنيف السياسات العامة أو المخرجات العامة في ضوء ثلاث أنماط رئيسية هي:

1-**التصنيف في إطار أهداف الدولة الكلية** : تتمثل مخرجات و آثار هذه السياسات في مجمل التوجيهات و الغايات المتصلة ببناء الدولة و تحقيق التنمية و تشمل :

أ-السياسات الخاصة بالبناء الوطني و تحقيق الهدية الحضارية(سياسة الدولة ، و هيبتها و حضارتها و أمنها الوطني).

(1)-عامر الكبيسي ، المرجع السابق ، ص 16 .

(2)–ناجي عبد النور ومبروك ساحلي، مرجع سابق، ص28.

ب–السياسات الخاصة بالنمو و الاستثمار التنموي (رفع كفاءة الخدمات و المنتجات، و الاستفادة من الثروات المتاحة).

2–**التصنيف في إطار القطاعات المهنية و الفنية:**

و تهدف إلى الوفاء بالحاجات الأساسية المادية و المعنوية للمواطنين و من أهم هذه السياسات :

سياسات التعليم ،و سياسات الصحة ، سياسات الإسكان ، سياسات البيئة و سياسات التشغيل (1).

3–**السياسات العامة في ضوء طبيعة الوظيفة التي تقوم بها الحكومة و تتمثل :**

أ–**السياسة العامة الاستخراجية** : كل النظم السياسية سواء أكانت بسيطة أو معقدة ، تقوم باستخراج الموارد من بيئتها، في شكل الخدمة العسكرية و الخدمات العامة الإلزامية الأخرى: بحيث تعتبر الضرائب من أهم أنواع الاستخراج للموارد ، فهي تعني استخراج النقود و السلع من أفراد المجتمع للأغراض الحكومية دون أن يتلقوا منفعة فورية أو مباشرة (2).و تنقسم إلى ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة .

ب–**السياسات التوزيعية ( إعادة التوزيع)** : تهدف إلى إحداث تغيرات تؤدي إلى حسن تقسيم الثورة بين الجماعات المختلفة .و هذا لا يعني أن توزيع الخدمات و الثروات دائما يتم على

مستوى المجموعة بل قد يحصل عليها شخصا و مستفيدا واحدا و مثال ذلك المنح و الامتيازات التي تقدم لطلبة الجامعة .....الخ(3).

**ج– السياسات العامة التنظيمية :**

نظرا لتعقد الحياة و تزايد المشاكل في الصحة، المرور، السكن.....الخ ، و تطور سبل الأعمال و تزايد أنشطة الحكومة في المجتمع ازدادت الحاجة إلى مثل هذه السياسات و المتمثلة في السياسات الضابطة لمختلف الأنشطة و السلوكيات للالتزام بدواعي المصلحة العامة .

(1)- نفس المرجع ،ص 29.

(2)- محمد زاهي بشير المغيربي،( مترجما )،السياسة العامة اطار نظري .بنغازي :منشورات جامعة قاريونس ،1996، ص . 283.

(3)- ناجي عبد النور ومبروك ساحلي ،مرجع سابق ،ص 31.

قصد تنظيم الحياة العامة ،إجبار الأفراد و الجماعات على الامتثال لأوامر الدولة (1).

د-**السياسات العامة الرمزية:** نعني بها مدى قدرة النظام على تعبئة الجماهير .من خلال استخدام الرموز المؤثرة و تمسكه بقيم معينة لها صدى في نفوس الجماهير و دفع حماسهم في المناسبات الوطنية و الدينية ، و تضم عادة رموز الأمة و هويتها ، ويشيد القادة عادة بمثل هذه السياسات للتأثير على الأفراد واستمالتهم و تجنيدهم و تعبئتهم وراء سياساتها (2).

**المطلب الرابع : فواعل رسم السياسة العامة :**

أولا : الفواعل الرسمية : يختلف دور المؤسسات الحكومية في رسم السياسات العامة و تنفيذها بحسب تركيز السلطة في أيدي مستخدمي القرار ، كما تتعدد مستويات رسم السياسات العامة بتعدد المؤسسات الحكومية التي هذه المهمة .

**أ السلطة التشريعية :** تقوم السلطة التشريعية على توافد مجموعة من الوظائف الأساسية في إطار النظام السياسي ، و من أهم هذه الوظائف هي سن و تشريع القوانين ، وضع الدستور و تعديله .

بالإضافة إلى صنع السياسات و تنظيم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، لتحقيق الصدارة الشعبية ، و لا يمكن إضفاء هذه السمة عليها علما أنها مخولة دستوريا ، و إنما يستلزم الأمر الممارسة الفعلية لذلك ، من خلال ما يظهر من تطبيقات و شواهد عملية

ب- **السلطة التنفيذية :** دور السلطة التنفيذية في رسم السياسة العامة لا يمكن إخفاءه بأية حال من الأحوال ، فإذا كانت المهمة الأولى للسلطة التنفيذية هو تنفيذ القوانين و الإشراف عليها.

و ليس من مهمتها أن تضع سياسات الدولة ، إلا أن دورها في غالبية الأنظمة السياسية واضح و مؤثر ، فإليها ترجع عملية اتخاذ القرار باعتبارها مرحلة نهائية للقرار من خلال رئيس السلطة التنفيذية (رئيس دولة ، رئيس وزراء) ،

---

(1)-عامر الكبيسي ، المرجع السابق ، ص 164 .

(2)- ناجي عبد النور ومبروك ساحلي ،مرجع سابق ،ص 34.

و قد أشار "جيمس أندرسون" إلى أهمية السلطة التنفيذية بالقول :«إننا نعيش مرحلة يطلق عليها مرحلة الهيمنة التنفيذية ، و فيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كليا على القيادة التنفيذية في رسم و تنفيذ السياسات العامة »(1).

**الأجهزة الإدارية (الجهاز البيروقراطي):**

يشارك الجهاز البيروقراطي في صنع السياسة العامة لكونه الجهة التي تمتلك المعلومات عن قضايا السياسات و الجوانب الفنية المتعلقة بتنفيذ تلك السياسات ، و يختلف دوره ووزنه من نظام سياسي لنظام سياسي آخر ، فالدور الذي يلعبه هذا الجهاز في الدول النامية أكبر نسبيا من دوره في الدول المتقدمة ،

فالنظم الإدارية حول العالم تختلف من حيث الحجم ، و درجة التعقيد و الهرمية التنظيمية ، و درجة الاستقلالية. إن المنظمات الإدارية تشارك بصورة أساسية في تطوير السياسات العامة ، و خاصة إذا عرفنا مفهوم السياسة بأنه ما تقوم به الحكومة فعلا على مدار الزمن في قضايا المجتمع و مواضيع محددة ، فالإدارة أحيانا تضع و تخرق في أحيان أخرى قوانين و سياسات تمت صناعتها في جهاز آخر ، و ذلك أنها تستطيع أن تمنع تنفيذ سياسات معينة بأساليب التعطيل البيروقراطي(2).

**المحاكم :**

تلعب المحاكم دورا أساسيا في عمليات صنع السياسة العامة بدرجات متفاوتة على حسب الأنظمة السياسية ، و تمثل في الواقع العملي قرارات المحاكم الإستئنافية و الدستورية سياسات ملزمة و يقول" جيمس أندرسون " أن المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا في صنع السياسات العامة أكثر من أي بلد آخر ، حيث تقوم المحاكم ، و خاصة المحاكم الوطنية و المحاكم الإستئنافية في الولايات المتحدة ، بدور مؤثر في طبيعة و محتوى السياسات العامة عن طريق ممارسة الرقابة القضائية و تفسير القوانين في القضايا التي تفصل فيها (3).

(1)-المرجع نفسه ،ص40،41.

(2)-احمد مصطفى الحسين ،تحليل السياسات العامة . الأردن: المركز العالمي للدراسات،2001-2002 ص235،236

(3)-المرجع نفسه ،ص237.

**ثانيا: الجهات غير الرسمية :**

**أ-الجماعات الضاغطة (المصلحية ).**

تلعب هذه الجماعات دورا مهما و عمليا في مختلف الأقطار و تعتمد طرق مشاركتهم و سبل تأثيرهم في السياسات العامة على طبيعة مجتمعاتهم و نظمهم أهي ديمقراطية أو ديكتاتورية بحيث تسهم الجماعات المصلحية في بلورة المطالب و تجميعها و إيصالها و طرح البدائل للسياسات العامة المتعلقة بها(1).

و تستعمل جماعات الضغط واحد من الأساليب التالية:

1-التنظيم : و يقصد بذلك أنشاء مكاتب في أماكن مختلفة تضم الأعضاء و تحاول اكتساب ولائهم و ربط الأعضاء بعضهم ببعض في وحدة متماسكة .

2-المناقشة :تسعى جماعات المصالح إلى التأثير على عقول الجماهير عن طريق المناقشة و تبرير أعمالها و أهدافها عن طريق المنطق و العقل و الدليل ، و قد تستعين بإصدار الكتب و الدوريات ، التقارير التي تولد وجهة نظرها ، و كثيرا ما تعتمد هذه الجماعات على القرآن (الكتاب المقدس ) أو العلم و مخترعاته أو غير ذلك من مصادر الثقة (2).

3-الاستمالة: تصحب عملية المنافسة السابقة عادة عملية الاستمالة و الإقناع ، و من العسير أن نفرق بين الوسيلتين و لو أن الأخيرة تتصف أساسية بالعواطف و المثيرات وهناك أساليب عديدة يمكن بها إثارة الخوف و الكراهية و الحب و الأمل و اليأس .....و غيرها من العواطف و الانفعالات .

4-النشر و التوزيع : و يتمثل هذا الأسلوب بالاستخدام الأمثل لوسائل الاتصال المختلفة التي تتراوح ما بين الاتصال الشخصي إلى الصحف المحلية أو الراديو أو التلفزيون ....الخ (3).

**ب -الأحزاب السياسة :**

تعمل الأحزاب السياسية في التأثير في السياسة العامة من خلال مجموعة من الوظائف :

(1)-جيمس أندرسون ،مرجع سابق ،ص63.

(2)- احمد بدر ،الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة .القاهرة :دار قباء للطباعة والتوزيع ،1998 ،ص252.

(3)- المرجع نفسه ،ص253.

1-تجميع المصالح : و يقصد بها تحويل المطالب إلى بدائل للسياسات العامة يعمل الحزب على ربط و تجميع المصالح من خلال تمويل المطالب المتعددة إزاء موضوع معين إلى مقترحات محددة يمكن التعامل سياسيا معها .

2 - التعبير عن المصالح : تلعب دورا بارزا في التعبير عن المصالح و المطالب العامة للمجتمع .

و لكل حزب طرقه المختلفة في التعبير عنها .

3-التجنيد ، التنشئة ،الوساطة .

فعملية التجنيد يمارسها الحزب السياسي من خلال عملية إدخال الأفراد في الحزب بهدف تقديم البعض منهم فيما بعد كمرشحين و شخصيات سياسية و يقوم كذلك بوظيفة التنشئة السياسية من خلال نشر قيم المجتمع بالإضافة إلى وظيفة الوساطة . بحيث يلعب دور الوسيط بين السلطة الحاكمة و المواطنين .

4-المشاركة السياسية :فالحزب السياسي و ما يتمتع به من خصائص مؤسساته تجعل منه الإطار أو الفضاء الأكثر ملائمة لتنظيم المشاركة السياسي ، بفعل التنامي المتزايد للرد على السياسي لدى المواطنين ، لأنه في بعض الحالات تكون الأحزاب السياسية مصدرا لقمع و منع المشاركة السياسية(1).

5-الرأي العام و المواطنون :

تتأثر عملية صنع القرار السياسي بالكثير من العوامل الشخصية و النفسية و الثقافية للمشاركين فيها ، و كذلك بالبيئة الاجتماعية و الكفاءات السياسية ووسائل الإعلام و الرأي العام ، و هذا الأخير له تأثير مباشر و قوي في صنع القرارات نظرا لكون الرأي العام في المجتمعات الديمقراطية يمثل مصدرا هاما في اختيارات السلطة و توجيهاتها ، حيث أن المشرع يستلهم القوانين و الشريعة من توجيهات الرأي العام (2).

---

(1)-ضمبري عزيزة ، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر" ،مذكرة ماجستر ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة )،2007 -2008 ،ص 27،28.

(2)-ناجي عبد النور ومبروك ساحلي ،مرجع سابق ،ص50،51.

**خلاصة:**

تم في هذا الفصل التركيز على الجانب المفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسة العامة من خلال التطرق إلى مفهوم الأحزاب السياسية و نشأتها وتوضيح أنواعها ،بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى إليها من خلال اعتمادها على الوسائل المختلفة ،كما تم التطرق إلى مفهوم السياسة العامة ونشأتها ومستوياتها المختلفة ،مع توضيح أهم الفواعل المتدخلة في صناعتها سواء الرسمية أو غير الرسمية ،فالأحزاب السياسة تعتبر من بين أهم الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة ،وسنحاول في الفصل الثاني توضيح مدى تأثيرها في عملية صنع السياسة العامة .

# الفصل الثاني: دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر 2007-2014

**تمهيد :**

إن تبني الجزائر للتعددية الحزبية من بداية التسعينات وانفتاحها على الديمقراطية ،أفضى إلى توسيع المجال للتدخل في العملية السياسية أو بالأحرى في رسم السياسة العامة ،وبذلك برزت العديد من التيارات التي ساهمت و تساهم في العملية السياسية في الجزائر. فالهدف من دراستنا هذه هو تسليط الضوء على كيفية وضع وصنع السياسة العامة من طرف الأحزاب السياسية وفهم العلاقة التي تربط هذه الأخيرة بالسياسات العامة .

**المبحث الأول :صور مشاركة الأحزاب السياسية في صنع الساسة العامة.**

تاثر الأحزاب السياسية في النظام السياسي ووتشارك في صنع القرارات و صنع السياسات العامة من خلال تمثيلها في مؤسسات هذا النظام ،سواء تكون ممثلة في البرلمان او ممثلة في السلطة التنفيذية او متواجدة في المعارضة سواء داخل السلطة او خارجها ،لذى سنتناول في هذا المبحث صور المشاركة وتبيان الدور الذي تلعبه على كل مستوى من هاته المستويات .

**المطلب الأول :مشاركة الأحزاب السياسية في صنع الساسة العامة من خلال السلطة التشريعية .**

, تعتبر السلطة التشريعية من أهم السلطات فهي السلطة التي تضطلع بسن ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و غيرها في الدولة ، كما أن دور المشرعين يختلف من حيث التناثر في صنع السياسات العامة و تحليلها بين القوة و المحدودية حسب طبيعة و شكل النظام السياسي و البيئة الثقافية و الإطار القانوني والدستوري(**1**) .

فالسلطة التشريعية هي السلطة التي يعتبرها "جون جاك روسو "السلطة الأم فهي رمز السيادة ،وبالتالي وجب أن يتولاها الشعب مباشرة (أي الديمقراطية المباشرة ) ،بينما ذهب "شارل مونتيسكيو "إلى اعتبارها إحدى السلطات الثلاث تفسح مجالا كبيرا للتعيين ، وقد يكون فيها الانتخاب غير

مباشر أو يستلزم حدا أدنى من الكفاءة في المرشحين **(2)** .

كما يناط بالسلطة التشريعية التشريع والمصادقة على مشاريع السياسة العامة في الدولة ،فهي تعتبر اللسان المعبر عن رغبات الرأي العام ممثلا في مختلف اتجاهاته ورغباته و دوافعه ومصالحه**( 3)**.

---

1)–ناجي عبد النور و مبروك ساحلي ،مرجع سابق ،ص 38.

(2)–غارو حسيبة ،مرجع سابق ،ص79.

(3)–محمد نصر مهنا ،في النظام الدستوري والسياسي دراسة تطبيقية .الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ،2005 ،ص295.

وتتلخص وظائف السلطة التشريعية في مجموعة من الوظائف المتعارف عليها في الأنظمة الدستورية المقارنة إلى جانب وظيفتها الأصلية و المتمثلة في:

**1–الوظيفة التشريعية** : وهي أول الوظائف والمسؤوليات التي تسند إليها ، فالقانون في حقيقة الأمر هو التعبير عن رغبات اجتماعية عامة و ذلك فان مهمة البرلمان هي أن يعمل على بلورة هذه الرغبات و تقنينها على شكل تشريعات ملزمة أي واجبة التنفيذ(1) .

2– **الوظيفة الرقابية** :تمارس السلطة التشريعية عددا من المسؤوليات الرقابية الحيوية التي يتصل بعضها بالرقابة على الأموال العامة للمجتمع فيما يتصل البعض الأخر بالرقابة على عمل الجهاز

الحكومي التنفيذي .

3-**الوظيفة القضائية** :إلى جانب الوظيفتين التشريعية و الرقابية تقوم البرلمانات بوظيفة أخرى هي الوظيفة القضائية ،فبعض الدساتير تنص مثلا على أن من حق السلطة التشريعية وحدها أن توجه الإتهام ضد رئيس الدولة إذا ما أخل على نحو جسيم بمهام منصبه أو إذا ارتكب جريمة الخيانة العظمى ، وعندئذ يكون من حقها أيضا أن تقيم إجراء الدعوى الجنائية ضده حتى إذا ما ثبت لها من المحاكمة انه مذنب فعلا ،فإن لها في هذه الحالة أن توقع عليه العقوبة الجنائية التي تتناسب مع خطورة الجريمة التي أدين بها(2).

إلى جانب هاته الوظائف هناك وظائف أخرى تقوم بها السلطة التشريعية و من بينها :

3 – سلطة تعديل الدستور أو تغييره كما هو الحال في الهند .

– التصديق على المعاهدات التي تعقدها الحكومات المسؤولة مع الدول الأجنبية .

– التصديق على قرار إعلان الحرب لكي يصبح نافذا ، والولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي تشترط هذا التصديق. (3)

( 1)- المرجع نفسه

،ص296.

(2)-المرجع نفسه ،ص 298.299.

(3)-المرجع نفسه ،ص 299.

قد تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد أو من مجلسين كما هو شائع في اغلب الأقطار(1) ،أما بالنسبة للتشكيل فيتم انتخاب كل أعضاء احد المجلسين والذي يعتبر الممثل الحقيقي للأمة و صاحب السلطة التشريعية ، أما المجلس الثاني فيتم اختيار أعضائه إما بالوراثة أو بالتعيين أو بالانتخاب على درجتين كما في فرنسا ،وقد يتم اختيار أعضاءه بالانتخاب على درجتين (2) ،و التعيين في ذات الوقت كما هو الحال في الجزائر في دستور 1996 ،فدور المجلس الثاني ثانوي حيث يقوم بالأمور الفنية وهذا بسب التكوين الضعيف الذي يغلب على عناصر المجلس ، و بالنسبة للاختلاف في عمر الناخب و النائب فالمجلس المنتخب فيكون ناخبوه وأعضاءه اقل سنا من ناخبي و أعضاء المجلس الثاني ، والغرض من ذلك هو التوفيق بين الشباب و الحكمة والتبصر (3).

أما مدة العضوية فهي أقصر في المجلس المنتخب ، حتى يتمكن الشعب من مراقبة ممثليه باستمرار على خلاف المجلس الثاني الذي يكون التجديد جزئيا .

أما فيما يخص صنع الساسة العامة و التي تناط من حيث المبدأ ومن الناحية الرسمية للسلطة التشريعية ،ولكن من الناحية الواقعية كل الفاعل تشارك و تساهم فيها ،ففي هذه المرحلة يتم لفت انتباه الهيئات الرسمية لوجود مشكلة في المجتمع تتطلب حل ، وبالتالي فكل التنظيمات وعلى رأسها الأحزاب السياسية الموجودة في المجتمع تساهم في إظهار الجانب الذي يخدم مصالحها من المشكلة حتى إدراجها في الأجندة السياسية للحكومة أين يتم ترتيب القضايا حسب أهميتها (حسب درجات الضغط وحسب من يملك القوة ،... )ليتم إصدار نص قانوني تجاهها (4).

فالأحزاب السياسية تتنوع أدوارها و درجة التأثير في السياسة العامة ،تبعا لنوعية الأنظمة السياسة (5).

إن الأحزاب السياسية ،وضمن مجالات السياسة العامة لها دور مؤثر من حيث ان لها ولاءات ضمن شرائح المجتمع وفئاته .

(1)- عامر خضر الكبيسي ،السياسة العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات .القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2008 ،ص 94.

(2)- سعيد بوالشعير ،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ج1-ط5 .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2003 ،ص 20.

(3)- المرجع نفسه ،ص20 .

(4- غار و حسيبة ،مرجع سابق ،ص83.

(5)- فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق ،ص254.

فمثلا الحزب الديمقراطي في أمريكا يحظى بالتأييد من قبل سكان المدن الكبيرة بعكس الحزب الجمهوري الذي يحظى بالتأييد من قبل سكان المناطق الريفية ،فالتنافس القائم بين الحزبين يرتكز بوضوح حول قضايا الرفاهية و برامجها ، وما يرتبط بتشريعات العمل وضوابط المشاريع التجارية و الطاقة والإسكان ،وبالتالي فان العضوية في الكونغرس تلعب دورا في عملية تشريع ووضع السياسة العامة ، تبعا للمواقف الحزبية من السياسة بالشكل الذي يجعل من الحزب الذي يسيطر على المجلس أو الرئاسة هو الذي يقرر طبيعة السياسة العامة .

وهذا وان عدد وقوة الأحزاب السياسية تؤثر على النشاط التشريعي للسياسة العامة كما هو الحال في فرنسا وألمانيا (1).

إن الأحزاب السياسية لا غنى عنها ، فهي التي توفر للنظام الديمقراطي التنسيق الفعال بين الحكام والمحكومين ،وهي بذلك تقوم باعتبارها تنظيمات ومؤسسات سياسية دستورية مهمتها تلبية حاجات الأفراد وحل مشاكلهم ،فهي تعمل على تحويل هذه

الأخيرة إلى برنامج واضح وخطة عمل محددة من اجل إيصال مطالبهم إلى صانعي السياسات العامة ،فالحزب هو الذي يحدد للجماهير ماهو مطلوب منها ومن يبين لها الأهداف المرجوة من الخطط التي يصنعها الحزب وهو في آن واحد "المخطط و المنفذ"(2). لأنه بعد أن تحدد بالمشكلة أو القضية العامة و دخولها الأجندة السياسية ،تعرض على السلطة التشريعية .

وبالتالي فإن على الأحزاب الممثلة في هذه السلطة مناقشتها و إيجاد حل لها عن طريق سن القوانين (3).

---

(1)- نفس المرجع ،ص 226.

(2)- نبيلة عبد الحليم كامل ،مرجع سابق ،ص 95 .

(3) - غارو حسيبة ،مرجع سابق ،ص 84

**المطلب الثاني : مشاركة الأحزاب السياسية في تنفيذ السياسة العامة من خلال السلطة التنفيذية.**

يعرف التنفيذ على انه :"تنفيذ الأمور الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة و الإجراءات ،وعادة ما يعبر ذلك التنفيذ عن منجزات البيروقراطية الحكومية و عن مهاراتها الأدائية ،على الرغم من أن بعض

السياسات العامة قد تتطلب التعاون بين دوائر الدولة المركزية والمحلية و الأفراد والجهات الأخرى من خارج الحكومة "(1).

كما يعرف على انه:"مجموعة النشاطات و الإجراءات التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة العامة أوقرارتها حيز الواقع العلمي وتقوم على استخدام المصادر و الموارد البشرية والمادية و التكنولوجية وغيرها وفي سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة" (2). فعملية تنفيذ السياسة العامة ،هي تلك العملية الأزمة في جعل السياسة العامة مثالا حيا للعمل والأداء ،وتحويلها من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها الميدانية كعمل تنفيذي ،وعلى هذا الأساس تتضمن تلك العملية وتستغرق جميع الحدود والمساحة الفاصلة بين إعلان السياسة وفي تأثيرها الحقيقي و التعبير الفعلي عما يحصل في الحقيقة ،ومما يحصل من جهد وأداء وما ينجم عنه من رأي وتغذية عكسية ،في إطار ومحيط المنظمات والأجهزة الإدارية التنفيذية المعنية بأعمالها ومهامها اللازمة (3).
فالسلطة التنفيذية تكون ممثلة في الوزارات للحكومة المركزية وما يتبعها من مؤسسات للقطاع العام أو الهيئات والإدارات المحلية على مستوى الأقاليم والمحافظات فهذه الأجهزة بحكم مسؤوليتها عن تنفيذ السياسات العامة السابقة و مايتفرغ عنها من برامج ،ولكونها على اتصال دائم بجمهور المستفيدين فإنها تكون الأقدر على تقديم التقارير والإحصاءات حول ماتحقق وما تبقى من مطالب ومنجزات (4).

(1)- فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق ،ص273.

(2)- نائل عبد الحافظ العوالمة ،تحليل السياسات العامة مدخل نظامي .عمان :مركز احمد ياسين غالي ،1999 ،ص165.166.

(3)- فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق ،ص273.274 .

(4)- عامر خضر الكبيسي ،مرجع سابق ،ص 95.

فالسلطة التنفيذية قد يتولاها فرد واحد يساعده بعض الموظفين الخاضعين لسلطته أو رئيس الدولة ،ومجلس وزراء مسؤول أمام البرلمان في حالة نظام برلماني ،وقد يشترك رئيس الدولة مع الوزارة في ممارسة السلطة التنفيذية بحكم الدستور، أي ازدواجية السلطة التنفيذية كما هو الشأن في النظام شبه رئاسي (1).

فلقد اكتسبت السلطة التنفيذية أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة التي بدأت تتجه نحو الديمقراطية في صنع القرار والتي تصبح السياسة العامة فيا محصلة لمجموعة من العوامل والمتغيرات والقيم والثقافات ،فللبيئة دور في وضع وإقامة بعض القيود والمحددات على متخذي القرار أو صانعي السياسة العامة (2).

فالحكومة أيضا توصف "بالجهاز البيروقراطي " ،والمنظمات مقصود بها تلك المنظمات الإدارية والمؤسسات العامة والإدارة الحكومية البيروقراطية التي تظم إعدادا من الموظفين الحكوميين الذين يملكون مهارات وخيرات مرتبطة بتأدية مهام الخدمات المدنية والمصلحة العامة في المجتمع (3).

ولكن ليس المهم هنا ، بل المهم وما يستدعي التحليل هو دور الهيئة التنفيذية في عمليات تنفيذ السياسات العامة من منطلق مركزها في الدولة و خبرتها وتطلعاتها العملية و إطلاعها على مجريات السياسة ،فسواء تعلق الأمر ببناء مقترحات السياسة العامة أو وضع الأخيرة حيز التنفيذ ،وتظم هذه الأجهزة العليا في الدولة عدة فواعل التي لها ترتيب سياسي و إداري (4). فالتنفيذيون هم المسئولون السياسيون الذين يتسمون بأسماء شتى ،وتتباين واجباتهم وسلطاتهم بقدر واضح وكبير وهم المعنيون بأداء الحكومة والنهوض بأعبائها في المجتمع ،بدا من الرئيس أو رئيس الوزراء(5) .

---

(1)- فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق ،ص209،210 .

(2)- طيب احمد ،مرجع سابق ، ،ص141.

(3)–الموند جبريال ايه ،باول جب بنجهام ،باويل الابن ،السياسة العامة المقارنة في وقتنا الحاضر ،نظرة عالمية ،(ترجمة هشام عبد الله ،سمير عصار ) .لبنان :الأهلية للنشر والتوزيع ،1998 ،ص 189.

(4)– غارو حسيبة ،مرجع سابق ،ص 86.

(5)– فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق ،216.

فالمسئولون التنفيذيون يقدمون معلومات وخيارات وتفضيلات لها قدر عظيم من الأهمية في عمليات صنع السياسة العامة ،على الرغم من أن إنجاز مهامهم لايتم بمفردهم لكن تبقى تبصرا تهم بالأحداث وقراءتهم لمستقبل السياسات معارف قيمة تبنى عليها السياسات والتي ينبع من خبرتهم وحنكتهم الشخصية السياسية وتقلباتهم في الوظائف و المسؤوليات (1). فالدول التي تحترم السلطات والمسؤوليات يلعب فيها الوزير ادوار مختلفة في (تقرير السياسة العامة )حسب المراكز التي يشغلها .

الشكل رقم:(1)

| المراكز التي يشغلها الوزير | الأدوار التي يلعبها الوزير من خلال مركزه |
|---|---|
| – على مستوى الإدارة | أدوار في صنع السياسة العامة مثل:<br>1–إعداد أوراق عمل حول السياسة العامة<br>2–تنظيم المعلومات والحقائق<br>3–تحديد المشكلات ووضع البدائل |

| | |
|---|---|
| – احد أعضاء مجلس الوزراء : | ادوار تنفيذية تتمثل في :<br>1– تنفيذ السياسة العامة .<br>2– الرقابة و متابعة الأداء |
| – احد أعضاء البرلمان والحزب الحاكم صاحب الأغلبية | – يمثل الوزارة التي يرأسها ويديرها ويدافع عنها في البرلمان ويحصل على حصتها في الموازنة .<br>– يمثل السياسي الذي يطرح المشاكل العامة ويقدم الإجراءات من خلال البرلمان لدعم حزبه |
| –علاقات عامة ووساطة | – يشاور المتعاملين مع الوزارة من أصحاب المصالح ويؤثر على المجتمع عن طريق إقناعهم بتقبل القيم والسياسات التي يقدمها لهاته المجموعة |

المصدر احمد طيلب ،مرجع سابق ،ص.145.

(1)– احمد طيلب ،مرجع سابق ،ص 142

إن الدور على هذا المستوى السياسي الأعلى يجسد المواقف المعبرة عن الاتجاهات العامة للسياسة وعن حاجاتها ومتطلباتها الأساسية ،فهم بذلك يواجهون خيارات صعبة في كلية صنع السياسة الحكومية بشكل عام،وتتأثر تلك الخيارات بسياسة من جهة وبالتحليل المنطقي بجهة أخري،خاصة في ظل دور الدوائر الحديثة التي خرجت من إطار واجباتها التقليدية إلي السياسات العامة الشاملة في كل المجالات أو تدخل الدولة كضابط خاصة في الأنشطة الاقتصادية فهنا يختلف دور الرؤساء و الوزراء في تقيم المعلومات اللازمة في ظل هذا الدور للدولة الذي إنتقل من التخطيط العام إلى التدخل عن طريق القواعد و السياسات فا الدولة الحديثة تحقق أهدافها بما تضعه من سياسات إقتصادية وإجتماعية وسياسية (1)، فا الحكومة في تنفيذها للسياسة العامة تقوم بالإعتماد على الأحزاب لأنها الأقرب إلى الواقع و المجتمع ما تكلفه هذه النظم من حماية الحريات العامة .(2)

فمشاركة المعارضة في الحكم أمر أساسي لايمكن إستبداله أو الإستغناء عنه لأنها شكل ضمانه لها،فيستشير الدكتور عبد الحميد متولي"لاتوجد هيئة تعبر عن مشاركة المتمردين والمعارضين في مواجهة الحكومة وبذلك لايكون هناك خيار: الطاعة أو الثورة (3). ورغم ماتتمتع به الأحزاب من تأثير على الناخبين و على السلطة و الحكومة ،فإنها ليست الجهة الوحيدة للحماية لذلك التأثير فوسائل الإعلام المختلفة تلعب دوراها ما في أداء تلك المهمة.

ويمكن تخليص أهم أهداف المعارضة السياسية في:

- تداول أخطاء الحكومة و البحث عن أفضل حلول السياسة المنظمة و الجادة و التي تمثل قدرا لازما من الحرية فتستطيع من خلال المراقبة الدائمة لأداء الحكومة وأجهزتها من تشخيص أهدافها و تو ضيحها للرأي العام.إضافة إلى قيامها بدور التحقيق والتوعية والتنوير من خلال المحاضرات و الندوات و المناقشات ،

(1)-أحمد طيلب ،مرجع سابق ،ص144.

(2)- نبيلة عبد الحليم كامل ،مرجع سابق ،ص279-280.

(3)- عبد الحليم متولي ،القانون الدستوري والأنظمة السياسية ،ط3.الإسكندرية :منشأة المعارف ،2001،ص305.

التالي فالأحزاب السياسية حلقة وصل بين القمة و القاعدة ،وهنا يظهر تأثير الأحزاب السياسية على السياسات العامة و توجيهيها ،وذلك لكون الأحزاب الممثلة لمصالح الأفراد والمجتمع(1).

**المطلب الثالث :مشاركة الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة من خلال المعارضة**

إن السياسة العامة لا يمكن أن تفي بمتطلباتها بشكل تام وفعلي وسوف تكون بعيدة عن مقاصدها على مستوى الصنع أو على مستوى التنفيذ ،حينما لا تتصاحب وتتواكب معها عملية هامة جدا ألا وهي التقويم ،التي تدعو إلى معرفة عملية و حقيقية و موضوعية بالانعكاسات السلبية و الايجابية المترتبة عن السياسة العامة وعن تنفيذها ،وعن اثر مخرجاتها ومدى فعاليتها أو كفاءتها ،في تحقيق الأهداف التي قصدتها ،وذلك أن التقييم الحقيقي والفعال في السياسة العامة يشكل مطالبا في إثبات الجدوى كما يبعد ظاهرة العشوائية والتخبطية من مضامينها ومقتضياتها(2).

إن تقويم السياسة العامة ليس عملية منفصلة عن بقية العمليات السابقة و المتمثلة في تحديد المشكلة وفهمها وصياغتها ومعرفة حجمها و أثارها ، كما أنها منفصلة عن بقية العمليات السابقة و المتمثلة في تحديد المشكلة وفهمها وصياغتها و معرفة حجمها وأثارها ،كما أنها ليست منفصلة عن تحليل السياسة العامة وتقييم بدائلها والمقارنة بين عوائدها ونفقاتها ،فعملية التقويم لا تبدأ إلا بعد نهاية التنفيذ وإنما التقويم ينبغي أن يتحقق عبر مختلف المراحل ،وهذا يتطلب أن يكون لكل الجهات صلة و علاقة بعملية التقويم للسياسات العامة (3). فالسياسة العامة تجمع بين صناع السياسة العامة و منفذيها ومقيميها ،انطلاقا من الترابط والتفاعل بين نتائج ومعطيات السياسة العامة ،يكون التقييم أيضا من مسؤولية الجهات التي تصنعها وأيضا الجهات التي تقوم بتنفيذها ،سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي تبعا لنوع العلاقة التي تجمع الجهة و بين موضوع السياسة العامة (4).

فالأحزاب السياسية تعتبر من الجهات

الأساسية التي تقوم بعملية تقييم السياسات وذلك من خلال تواجدها في المعارضة ،فتنظيم المعارضة يعد من أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية للتأثير ورسم

---

(1)- غارو حسيبة ،مرجع سابق ،ص 90.

(2)- فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق ،ص309.

(3)- عامر خضر الكبيسي ،مرجع سابق ،ص193.

(4)- فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق ،ص 310.

السياسات العامة أو تعديلها أو تغييرها وهذا الدور ليس مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لحزب أو (أحزاب الأغلبية) ،و لكنه دور محدد الإبعاد ويقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد إلى الحكومة ،وعلى أن يكون هذا النقد مجردا ،بل أن يكون مقرونا بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات و سياسات نافذة إذا سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم ولا شك أن قيام المعارضة يمكن أن يتم إلا إذا استندت إلى ماتتيحه لها النظم الديمقراطية من وسائل تساعد على على هذا النحو لا نجاح المعارضة وعلى الأخص مقاومة النزعات الديكتاتورية ،إن المعارضة السياسية لدى مراقبتها للسلطة الحاكمة مراقبة دقيقة ومناقشة أداء الحكومة وتسييرها للشؤون العامة ،ونقذها لها إذا ما ارتكبت أخطاء جسيمة وبيانها للحلول المناسبة التي تتطلبها المصلحة العامة ،فإنها تحشد في ذلك أساليب عديدة.

– اشتراك المعارضة في الحكم من خلال الاشتراك في الانتخابات ،والحق في تقلد الوظائف العامة .

– تقديم حكومة بديلة ،إن هدف المعارضة هو الوصول إلى السلطة فلا تكتفي بتوجيه الإنتقاذات ضمن خطة متكاملة واضحة في برنامجها السياسي ،لأجل الوصول إلى هذا الهدف و إقناع المواطنين بسياستها وبرامجها ،وان تكون بديلا للسياسة المتبعة من قبل السلطة الحاكمة ولكي تحوز برامج المعارضة ثقة الشعب لا بد ان تكون قابلة للتحقيق وتتصف بالواقعية والطموح نحو تحقيق التغير الذي يرغب فيه المواطنون.

## المبحث الثاني :صور مشاركة أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة في الجزائر في صنع السياسة العامة في الجزائر.

تختلف درجة تاثير الاحزاب السياسية في صنع السياسات العامة و صناعة القرار بحسب طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة ،تمر بمجموعة من المراحل بدا بالصنع مرورا بالتنفيذ وانتهاء بالقييم والتقويم ، سنحاول في هذا المبحث معرفة درجة تأثير الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر ، في كل مرحلة من هاته المراحل .

### المطلب الأول :فعالية أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة في العهدة التشريعية 2007-2012

**أولا:** نتائج الانتخابات التشريعية 2007.

تميزت هذه الانتخابات بمشاركة واسعة من قبل العديد من الأحزاب السياسية باستثناء جبهة ، القوى الاشتراكية ،حيث شارك فيها 24حزبا سياسيا و100قائمة 05منها بالمهجر .

ولقد كانت هذه الانتخابات فرصة لتطوير الخارطة السياسية لدمج اكبر عدد من القوى السياسية في العملية السياسية ،واهم ما ميز هذه الانتخابات هو أن الأحزاب أخذت عدة فئات الأولى التي شكلت التحالف الرئاسي والفئة الثانية المقاطعة كجبهة القوى الاشتراكية والفئة الثانية والمتمثلة في الأحزاب التي حققت نتيجة سلبية ونسبة مشاركة ضعيفة .

وابرز ما ميز هذه الانتخابات هو الاحتباس في عملية التداول على السلطة لان نفس الأغلبية التي تتمتع بها أحزاب التحالف الرئاسي منذ ثلاث عهدات تشريعية بقيت على حالها وتمثلت في كل من حزب جبهة التحرير الوطني ،وحزب التجمع الوطني الديمقراطي ،وحزب حركة مجتمع السلم(1)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول:

(1)- عبد الناصر الجيلالي ،"الانتخابات التشريعية الجزائرية استقرار أم ركود سياسي "، مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية ،اللقاء السنوي الرابع عشر،اكسفورد2007 ،جامعة الجزائر ،ص13.

الشكل رقم (3).

| الحزب | عدد الأصوات | النسبة | عدد المقاعد |
|---|---|---|---|
| 1حزب جبهة التحرير | 1.315.686 | 22.98 | 136 |
| 2التجمع الوطني الديمقراطي | 591.310 | 10.33 | 61 |
| 3حركة مجتمع السلم | 552.104 | 9.64 | 52 |
| 4المرشحون المستقلون | 562.986 | 9.83 | 33 |
| 5حزب العمال | 291.312 | 5.09 | 26 |
| 6التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية | 192.490 | 3.36 | 19 |
| 7الجبهة الوطنية الجزائرية | 239.563 | 4.18 | 13 |
| 8الحركة الوطنية من اجل الطبيعة والنمو | 114.767 | 2.0 | 7 |
| 9حركة النهضة | 194.067 | 3.39 | 5 |
| 10التحالف الوطني الجمهوري | 126.444 | 2.21 | 4 |
| 11حركة الوفاق الوطني | 122.501 | 2.14 | 4 |
| 12حزب التجديد الجزائري | 103.328 | 1.80 | 4 |
| 13حركة الإصلاح الوطني | 144880 | 2.53 | 3 |
| 14حركة الانفتاح | 143.936 | 2.51 | 3 |
| 15الجبهة الوطنية للأحرار من اجل الوئام | 112.321 | 1.96 | 3 |
| 16عهد 54 | 129.300 | 2.26 | 2 |
| 17الحزب الوطني للتضامن والتنمية | 119.353 | 2.08 | 2 |
| 18الحركة الوطنية للأمل | 99.179 | 1.73 | 2 |
| 19التجمع الوطني الجمهوري | 84.348 | 1.47 | 2 |
| 20التجمع الجزائري | 100.079 | 1.75 | 1 |
| 21الجبهة الوطنية الديمقراطية | 78.865 | 1.38 | 1 |
| 22الحركة الديمقراطية الاجتماعية | 51.219 | 0.89 | 1 |
| 23الحزب الجمهوري التقدمي | 81.046 | 1.42 | 0 |
| 24حزب العمال الاشتراكي | 42.735 | 0.75 | 0 |
| المجموع | 5,726.087 | | 389 |

المصدر :ج ج د ش ،الجريدة الرسمية ،العدد 45 ،الموافق ل 11 جوان 2007 ،المتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني ،ص.ص3-4.

**ثانيا :حصيلة العهدة التشريعية 2007-2012**

1-الوظيفة التشريعية : تعتبر وظيفة التشريع ابرز ما يقوم به البرلمان إلى جانب ذلك فهو يتيح له الفرصة للتدخل والمساهمة بشكل مباشر في عملية صنع السياسة العامة ،ولقد منح المشرع الجزائري البرلمان سلطة التشريع وخص بذلك الغرفة الأولى دون الثانية ،بحيث يشرع نواب المجلس الشعبي الوطني بشكل مباشر عن طريق المبادرة باقتراح القوانين أو عن طريق القوانين العضوية أو بشكل غير مباشر عن طريق التعديل .

أما فيما يخص مجالات التشريع فقد حدد دستور 1996في المادة 26 منه مجالات التشريع ،حيث تنص على ما يلي :"يشرع البرلمان الجزائري في الميادين التي يخصصها له الدستور "(1). أما فيما يخص القوانين العضوية فقد استحدثها دستور 1996فيما يتميز عن باقي القوانين العادية بشروطها الخاصة ،حيث تتم المصادقة عليها بالأغلبية المطلقة للنواب في المجلس الشعبي الوطني وثلاث أرباع(4/3)أعضاء مجلس الأمة ،ويخضع القانون العضوي لمراقبة مطابقة النص مع الدستور من طرف المجلس الدستوري قبل صدوره.(2)

ففي هاته العهدة التشريعية صادق البرلمان على برنامجي حكومة تمثلت الأولى في برنامج حكومة عبد العزيز بلخادم بداية من 23 جوان 2007 ،بالإضافة على مصادقة البرلمان على برنامج حكومة الوزير الأول احمد

اويحي بداية من 14 ديسمبر2008. ولعل أهم شيئ ساهمت فيه الأحزاب السياسية داخل البرلمان في هاته العهدة و المجتمع معا يوم 12 نوفمبر 2008 بقصر الأمم ،بنادي الصنوبر ،على مبادرة فخامة رئيس الجمهورية المتعلق بالتعديل الدستوري وفقا للمادة 176 من الدستور ولقد حضيت هذه المبادرة ،بموافقة الأغلبية الساحقة من أعضاء البرلمان حيث صوت 50 نائب بنعم ،حزب التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية الذي اعترض ضد تعديل الدستور وفتح العهدات و إمتناع نواب عن التصويت (3).

---

(1)– صالح بلحاج ،المؤسسات السياسية والقانون الدستوري فى الجزائر من الاستقلال الى اليوم .ديوان المطبوعات الجامعية ،2010 ،ص271–272.

(2)– محفوظ لشعب ،التجربة الدستورية فى الجزائر .الجزائر:المطبعة الحديثة للفنون المطبعية ،2001 ،ص84.

(3)–فلاك نور الدين ، "طبيعة التحالف الرئاسي في الجزائر وتفعيل عملية التحول الديمقراطي 1999–2010" مذكرة ماجستر ،(كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر) ،2011،ص146.

كما ساهم البرلمان في هاته الفترة على أكثر من 74مشروع قانون عادي 10مشاريع عضوية و 18أمر رئاسي في حين لم تسجل أي اقتراح قانون في هذه العهدة ، بإضافة إلى مناقشة بيان السياسة العامة لسنة 2010 (1).

**ثانيا الوظيفة الرقابية :**

تعتبر الرقابة البرلمانية من أقدم وظائف البرلمان و أشهرها سياسيا فالبرلمان هو المسؤول متابعة وتقييم أعمال الحكومة ، وحماية مصالح الشعب ومنه الانحراف. و الحفاظ على الأموال العامة .

ويشمل البرلمان الجزائري على مجموعة من الوسائل الرقابة ، حيث يمارس رقابة على الحكومة يمكن أن يترتب عنها المسؤولية و كذلك يمارس رقابة لا تترتب عليها مسؤولية الحكومة .

**1-الرقابة التي تترتب عنها مسؤولية الحكومة :**

**أ. مناقشة برنامج الحكومة:** إن برنامج الحكومة يعد تعهدا و التزاما سياسيا يتوجب طرحه على البرلمان من أجل تحديد موقفه منه، ليتم عرضه في ما بعد على المجلس الشعبي الوطني في غضون الخمسة والأربعون يوما الموالية (2).

نصت المادة 80من الدستور 1996 على أن يقدم رئيس الحكومة برنامج حكومته أما المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه وذلك قبل أن يشرع في العمل (3).

---

(1) – علاوة الجندي ،"دور البرلمان في صنع السياسة العامة في الجزائر" ،مذكرة ماستر ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة ورقلة) ، 2012-2013 ،ص 42.

(2)– ضمبري عزيزة ،مرجع سابق ،ص90.

(3)– غارو حسيبة ،مرجع سابق ،ص127.

فمناقشة برنامج الحكومة يعتبر وسيلة من وسائل الرقابة الأولية يمارسها البرلمان الجزائري وهو ترخيص من طرف البرلمان للحكومة بتطبيق أحكامه فا الحكومة مرخصة لتنفيذ برنامجها وهي ليست الرحلة الأخيرة للحكومة بتطبيق أحكامه ،فعلى البرلمان التأكد من تنفيذ هذا البرنامج وعدم وجود انحرافات في تطبيقه أو تجاوزات قد تحدث أثناء تنفيذه (1).

وقد تم في هذه العهدة التشريعية مناقشة برنامجين هما:

. برنامج عبد العزيز بلخادم في 23جوان2007 والتي دام ما يقارب الأسبوع ،تم فتح الجلسات للمناقشة تدخل خلالها 210نائب إلى جانب رؤساء المجموعات البرلمانية بالإضافة إلى مناقشة برنامج حكومة السيد أحمد أو يحي ابتداء من 14ديسمبر 2008.(2)

**2-تقديم بيان السياسة العامة :**

تقديم الحكومة سنويا بيان عن سياستها العامة ،وهو إجراء ضروري يمكنها من أداء و تنفيذ برنامجها الذي سبق و إن وافق عليه المجلس الشعبي الوطني فا الحكومة من خلال البيان توضح وتبين ما تم إنجازه خلال السنة الماضية وما سيتم إنجازه في السنة أو السنوات المقبلة مع التطرق إلى مجموع التي تواجه تنفيذ البرنامج الأهداف . والأفاق المستقبلية المترتبة عن التنفيذ الفعلي والميداني للبرنامج حيث تقديم بيان السياسة العامة للحكومة مرة واحدة بتاريخ 10 أكتوبر 2010 خصصه له 9 جلسات للمناقشة على انشغالات البرلمانين الذي بلغ عددهم 112 متدخل.

2- أدوات الرقابة التي تترقب علميا مسؤولية الحكومة بصفة مباشرة:

(1)- ناجي عبد النور ،مرجع سابق ،195.

(2)- ضمبري عزيزة ،مرجع سابق ،ص90.

-آلية السؤال :تعتبر الأسئلة وسيلة إعلامية ورقابية للنواب حول تصرفات الحكومة وتعرف على أنها وتقصي عضو من أعضاء البرلمان من الوزير معين أو من رئيس حكومة عن حقيقة أمر معين يخص نشاط الوزارة المعنية أو الحكومة ككل (1). وتتقسم إلى شفوية وكتابية إما عن الأسئلة التي طرحت خلال العهدة التشريعية 2007 /2012 فقد كانت 713 سؤال شفوي للحكومة أجيب عن 586سؤال شفوي أما عن الأسئلة الكتابية فقد كانت 883 سؤال كتابي أجيب عن 800 سؤال منها.

وانطلاقا من الأرقام المتعلقة بالسؤال الكتابي والشفوي في الفترة التشريعية 2007-2012 ،

نميز في هذا الإطار حسب الإحصائيات المتوفرة للسنتين الأولتين ،حركة مجتمع السلم ب71سؤال تراوح بين الشفوي والكتابي ،جبهة التحرير الوطني ب32سؤال ،والتجمع الوطني الديمقراطي ب 21 سؤال ،حزب العمال ب 07أسئلة ،حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ب 17سؤال.

فمن خلال هذه الأرقام نلاحظ إن "حمس" احتلت المرتبة الأولى في طرح الأسئلة، في حين نجد أن حزب العمال اكتفي بطرح أسئلة قليلة وهو بالتالي لا يعكس طبيعة الحزب المعارضة.(2)

إما عن دور اللجان الدائمة ودورها المحوري في العملية التشريعية ،نستشهد بلجنة الشؤون القانونين والإدارية في إطار دراستها لقانون الإجراءات المدنية والإدارية المتضمن 1063 مادة ،حيث سطرت اللجنة 25 اجتماعا بدا من 2007/10/30 للشروع في الدراسة التمهيدية لأحكام النص وذلك بالاستعانة بالخبراء القانونين ومساعدي العدالة والقضاة ،وفي 2007/11/04 عقدت اللجنة اجتماعا لمواصلة دراسة المشروع خصص للاستماع إلى مساعدي العدالة وممثلي القضاة ، بحيث استمعت اللجنة إلى كل من رئيسي النقابة

(1)–إيهاب زكي سلام ،الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ،القاهرة :معالم الكتب ،1983 ،ص32.

(2)– حصيلة العهدة التشريعية ،وزارة العلاقات مع البرلمان ،الرقابة البرلمانية .

http://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/

للقضاة،رئيس الاتحاد الوطني للمحامين الجزائريين، رئيس الغرفة الوطنية للموثقين،و رئيس الغرفة الوطنية لمحافظي البيع بالمزاد العلني و سمح هذا الاجتماع بتبادل الآراء بخصوص الاقتراحات المقدمة و التي من شأنها إثراء مشروع القانون . لتقر بعدها اللجنة استئناف سلسلة من اللقاءات و الاجتماعات 23 – اجتماعا – بدءا من الخامس من نفس الشهر، لتتوج بإعداد التقرير التمهيدي عن المشروع (1) ،تم إدراج 81اقتراح تعديل للمشروع ،رفضت كلها ماعدا تلك المقدمة من طرف النواب وعملت اللجنة على تبنيها (2).

**المطلب الثاني:دور أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية 2012-2014**

في بداية سنة 2012 أعلنت حركة مجتمع السلم في أشغال الدورة العادية لمجلس الشورى الوطني انسحابها من التحالف الرئاسي وفك رباطها بحزبي ،جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي ،وقد صرح خلالها السيد "أبو جرة سلطاني "رئيس الحركة بقوله :"ستكون سنة 2012 سنة التنافس وليس التحالف "و أردف قائلا:"إن الاستمرار في التعاطي مع التحالف بهذا المستوى الأفقي هو استمرار في الرداءة السياسية التي لا تخدم المواطن ولن تقدم جديدا له ".ولقد تجلت بوادر الخلاف مع حليفي الحركة في الحكومة في رفض نوابها للصيغ النهائية التي تضمنتها القوانين المتصلة ببرامج الإصلاحات ،حيث لم يتوانى نوابها في التصويت ضد بعض القوانين على غرار قانون الأحزاب السياسية ،وفي سياق متصل اتهموا حلفائهم بتفريغ إصلاحات الرئيس من محتواها (3).

(1) – ضمبري عزيزة ،مرجع سابق ،ص 95.

(2)– المرجع نفسه ،ص95.

(3)– ن.ل ،"حركة مجتمع السلم تعلن انسحابها من التحالف الرئاسي "،جريدة المساء ،يومية جزائرية ،العدد ، 01-01-2012.

أولا :الانتخابات التشريعية ماي 2012

لقد جاءت الانتخابات التشريعية الخامسة ل2012/05/10 عقب جملة الإصلاحات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية بلغت نسبة المشاركة 43،14 % .اذ اعتبرت مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع التي شهدتها الانتخابات و قد يرجع السبب إلى الإصلاحات التي شهدتها الساحة السياسية،حيث التشريعية لعام2007 ،حيث رؤي فيها الأمين العام لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية أن هذه الانتخابيات تكتسب أهمية خاصة و تعتبر منعطف حاسم في مسار التحول السياسي و في مجال تعميق المسار الديمقراطي

-تعد الانتخابات التشريعية أول تعبير انتخابي للإصلاحات السياسية التي قررها فخامة السيد رئيس الجمهورية في مضمون خطابه إلى الأمة يوم 15 أفريل 2011

-هذا الموعد الانتخابي يأتي مباشرة بعد صدور قانون الانتخابات الجديد و قد جاء هذا القانون بالعديد من التحسينات النوعية الغاية منها :الشفافية الكاملة، الحياد التام للإدارة، ومراقبة أكثر صرامة لعمليات التصويت،وذلك بإحداث ميكانيزمين أحدهما للرقابة القضائية و الثاني للرقابة السياسية

-يتعلق الأمر كذلك بانتخاب مجلس شعبي وطني، ستقع على عاتقه مهمة النظر في مشروع الدستور الجديد.

-تعقد هذه الانتخابات فرصة متجددة لتغيير نوعي و عميق في مجال المشاركة في الانتخابات والانفتاح السياسي (1).

وقد أعلن المجلس الدستوري عن النتائج كما هو موضح في الجدول التالي :

(1)- بليل زينب ،"موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية ،دراسة حالة الجزائر 1989-2012" ،مذكرة ماجستر، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة سعيدة) ،2012 ،ص258.

الشكل رقم: (3).

| القوائم المتنافسة | عدد المقاعد |
|---|---|
| حزب جبهة التحرير الوطني | 221 |
| التجمع الوطني الديمقراطي | 70 |
| تكتل الجزائر الخضراء | 47 |
| حزب القوى الاشتراكية | 21 |
| قوائم الاحرار | 1917 |
| حزب الغمال | 09 |
| الجبهة الوطنية الجزائرية | 07 |
| جبهة العدالة و التنمية | 06 |
| الحركة الشعبية الجزائرية | 05 |
| حزب الفجر الجديد | 04 |
| الحزب الوطني للتضامن والتنمية | 04 |
| جبهة التغيير | 03 |
| عهد 54 | 03 |
| حزب التحالف الوطني الجمهوري | 03 |
| الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية | 03 |
| اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية | 02 |
| التجمع الجزائري | 02 |
| التجمع الوطني الجمهوري | 02 |
| الحركة الوطنية للامل | 02 |

المصدر :ج ج د ش ،الجريدة الرسمية ،العدد 32 ،الموافق ل26ماي 2012 ،المتضمن انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني

إن الملاحظ على نتائج الانتخابات هو مواصلة اكتساح أحزاب السلطة لنتائج الانتخابات، واستمرار لتكريس الهيمنة، مع تراجع للأحزاب الإسلامية

**ثانيا** :الوظيفة التشريعية :لقد شهدت السنتين الاولتين من العهدة التشريعية ماي 2012 ،بفاء التفوق الحكومي حيث سجلت 17مشروع قانون ولم تسجل أي اقتراح للقوانين ،فهذه النتيجة تبين أن دور السلطة التشريعية في رسم السياسة العامة مفرغ من محتواه ،ولا يرقى إلى تلبية مطالب الشعب (1).

ثالثا:الوظيفة الرقابية :لقد عرفت الفترة التشريعية السابعة في السنتين الاولتين إيداع 344سؤال شفوي و 465 سؤال كتابي ،وكانت القطاعات الستة الأولى المعنية بالأسئلة بنوعيها فهي ،الداخلية و العدل ،المالية ،الصناعة ،الطاقة ،المناجم ،الوزير الأول.

وما نلاحظه هو أن الكثير من الأسئلة لا يتم الرد عليها من أعضاء الحكومة ،بحيث أن في سنة 2013 أجيب عن 270سؤال شفوي من أصل 157تم طرحها في الغرفة السفلى ،في حين تم الإجابة عن 37سؤال من أصل 186سؤال كتابي تم طرحها ،وفي سنة 2014تم الإجابة عن 19سؤال شفوي من أصل 36 تم طرحها .

وسوف نستعرض في الجدول التالي حصيلة الأسئلة حسب التشكيلات البرلمانية في الجدول التالي :

-(1)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة العلاقات مع البرلمان ،الحصيلة التشريعية.

http://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/

**المطلب الثالث :دور أحزاب التحالف الرئاسي في تنفيذ السياسة العامة من خلال الحكومة في الفترة 2007-2014.**

لقد عرفت هذه المرحلة تعاقب ثلاث حكومات تمثلت الأولى في حكومة السيد عبد العزيز بلخادم 2006 ،و الثانية تمثلت في حكومة السيد احمد اويحي الذي استلم رئاسة الحكومة بعد تعيينه من طرف رئيس الجمهورية في نوفمبر 2008 ،ثم جاءت حكومة السيد عبد المالك سلال ابتداءا من سبتمبر 2012

**أولا :** حكومة السيد عبد العزيز بلخادم 2008/2006

تم تعيين رئيسيها في ماي 2006 ،حيث احتفظ عبد العزيز بلخادم بذات الطاقم الحكومي ،مع استعادة الآفلان حقه المشروع في قيادة الحكومة ،على اعتبار انه حزب الأغلبية في البرلمان ،ولقد حظيت ثلاث أولويات باهتمام كبير من طرف برنامج الحكومة المنبثق أساسا من برنامج رئيس الجمهورية و يتعلق الأمر بالحكم الراشد و المصالحة الوطنية و التنمية الاقتصادية وتقوم هذه الأولويات على عدة مرتكزات أساسية لتجسيدها وضمان النتائج المرجوة منها.

فقد خصص برنامج الحكومة جزءا لمعالجة الحكم الراشد كوضع ينطوي على أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة للجزائر وإنما للدول العربية و الإفريقية أيضا .

استكمال مسار إصلاح العدالة من خلال تعزيز المكاسب الحقيقية وتدعيم والمؤسسة القضائية بالموارد البشرية والمادية بما يسمح لها بأداء مهمتها على أكمل وجه ،إضافة إلى إصلاح مهام الدولة وتنظيميها بهدف تعزيز دولة القانون وترقية الحريات العامة

حماية المواطن قصد إرساء علاقة حقيقية بين الإدارة والمواطن عن طريق تهذيب الحياة العمومية ،وكذا تبسيط الإجراءات و التشكيلات الإدارية (1).

---

(1)- "برنامج الحكومة ،خمسة مرتكزات في ثلاث أولويات "،مجلة مجلس الأمة ،الجزائر ،العدد 31جوان-جويلية 2007 ،ص17-20.

وعلى الصعيد الاقتصادي يطرح برنامج الحكومة رعن مستقبل الاقتصاد الوطني الذي

على أساس حرية المبادرة و ضمان استقرار التوازنات الاقتصادية الكبرى للأمة مع تعزيز هيئات قوية وناجحة لها أسس الدعم الضرورية لمشاركة مسار دائم للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

– إصلاح المنظومة المصرفية والمالية

– تحديد وتنفيذ برنامج واسع للتكوين وتحسين مستوى المستخدمين المؤطرين للقطاع ،بهدف رفع مستواهم وكفاءتهم ،وإضافة إلى تعزيز البعد البيداغوجي للتكوين والتعليم المهني .

– تطوير التعليم العالي و البحث العلمي على المدى الطويل ،من خلال تنمية قدرات الاستقبال والتاطير وعمليات إصلاح التعليم والخدمات الجامعية وتنشيط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

تعزيز الهياكل الصحية الموجودة وإعادة تأهيلها وانجاز مؤسسات جديدة للعلاج العام والخاص ،وكذا تجديد وتحديث التجهيزات الطبية (1).

**ثانيا** : حكومة السيد احمد اويحي نوفمبر 2008 ماي 2012

تسلم السيد احمد اويحي مهامه بعد تعيينه من طرف رئيس الجمهورية كوزير أول ،وقد استجاب برنامج هذه الحكومة لمقتضيات التعديل الدستوري نوفمبر 2008 والتمثل في المواد المتعلقة بالتميز بين برنامج رئيس الجمهورية وبرنامج عمل الوزير الأول .

قد جاء مخطط الوزير الأول مختصرا في حوالي 33صفحة ومجموعة من الملاحق خمسة فصول ،وهي تعزيز دولة القانون وتحسين الحكم الراشد ،ومواصلة التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية ،وسياسة الخارجية والتعاون الدولي وتطوير قدرات الدفاع الوطني واقتراحاتهما

(1)-المرجع نفسه ،ص17،20.

وفي ماي 2009 جاء مخطط عمل الحكومة بعد الانتخابات الرئاسية في2009 مركزا على عدة نقاط تضمنها خمسة فصول وهي تعزيز جزائر أمنة ،وتعزيز دولة القانون وترشيد الحكم وترقية التنمية الاقتصادية ،وضمان تنوعها ورفع إنتاجيتها ،ومواصلة التنمية البشرية لخدمة السكان وفي أكتوبر تم عرض بيان السياسة العامة من قبل الوزير الأول والذي تضمن عدة محاور وهي :

1-تحسين محيط المواطن والتنمية وذلك من خلال :

. مكافحة الإرهاب

. تحسين الأمن العمومي

. تعزيز الشفافية في ميدان الاقتصاد

. مواصلة إصلاح العدالة

. تحسين المرفق العمومي وتنمية المحلية

. المحافظة على البيئة

2. تعزيز التنمية البشرية وذلك من خلال :

. التربية الوطنية

. التكوين والتعليم المهنيين

. التعليم العالي

. منشآت النقل

4. مواصلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال:

. ميزان المدفوعات

. المالية العمومية

. النمو الاقتصادي

. البحث العلمي

. الصحة العمومية

. السكن والعمران

. الماء و تطهير

3. تعزيز المنشآت الأساسية وذلك من خلال :

. المنشآت الأساسية للطرق و الموانى و المطارات

أما فيما يخص البرامج التنموية قد جاء البرنامج الخامس 2010-2014 الذي تمت دراسته والموافقة عليه في 24ماي2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء ، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج ودعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2008-2009 والذي دعم بالبرنامجين التكميليين الخاصين بمناطق

الجنوب ومناطق الهضاب العليا للفترة 2006-2009 .

وقد قررت تكلفة البرنامج حوالي 21,214مليار دج أي ما يعادل حوالي 286مليار دولار وكانت الأهداف الرئيسية للبرنامج هي :

**1**- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه ،وقد خصص لذلك مبلغ 9،700مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار .

2- إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 11534مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار (1).

إما فيما يخص الانجازات المنفذة على ارض الواقع من برامج وسياسات الحكومات التي تطرقنا إليها فهي كما يلي :

السكن :تم انجاز 1329819 وحدة سكنية في مختلف الصيغ

- التربية الوطنية :تم انجاز 634 ثانوية ،547داخلية ،3198 مطعم مدرسي .

التكوين المهني :تم انجاز 16 معهد ،169 مركز للتكوين .

(1)-باشوش حميد ،"المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية – حالة الطريق السيار شرق غرب-" مذكرة ماجستر، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر) ،2010،2011،ص76.

– الصحة :تم انجاز 34 مستشفى ،126 عيادة متعددة الخدمات ،205 مراكز صحية ،19عيادات التوليد والأمومة ،410 قاعات علاج

– الطاقة و المناجم : تم ربط 908963 منزل بشبكات الغاز ،وربط 187,27 منزل بالطاقة الكهربائية ،وإنشاء 26محطة توليد

– التعليم العالي :تم انجاز 4715750 مقعد بيداغوجي ،وانجاز 266961 مكان للإيواء ،179 مطعم جامعي .

– الموارد المائية :تم انجاز 34سدا ،51محطة لتصفية المياه ،06محطة لتحلية مياه البحر .

– الشغل : تم استحداث 2132222منصب شغل في مختلف القطاعات (1).

ففي هاته الفترة حقق معدل النمو ارتفاعا ب 2,4سنة 2011 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات ،أما معدل النمو خارج المحروقات فقد انخفض من 9,3 إلى 6 سنة 2010 ،ثم انخفض إلى 5,2 %سنة 2011 .

كما أن معدل البطالة خلال هذا البرنامج وفي سنة 2010شهد انخفاض فقد وصل إلى 10 بعد أن كان 17 سنة 2007 ،ويرجح ذلك إلى سياسة تدعيم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمشاريع المصغرة (كمشروع 100محل في كل بلدية).

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مصالح الوزير الاول ،ملحق بيان السياسة العامة ،اكتوبر 2010.

http : //WWW .PREMIERE-MINISTRE.GOV.DZ

**حكومة السيد عبد المالك سلال سبتمبر 2012:**

تم تعينها في سبتمبر 2012 خلفا للوزير الأول أحمد أو يحي وقد ارتكزت الحكومة الجديدة بقيادة الوزير الأول عبد المالك سلال ،على استكمال الإصلاحات التي باشرها السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وتمثلت في برنامجين الأول في سبتمبر 2012 والثاني في 2014 .

أما برنامج الحكومة الأول فقد جاء تحت ستة فصول :

. توطيد أركان الدولة ودولة القانون

. تعزيز التنسيق بين الحكومة والبرلمان

. عصرنة الإدارة العمومية

. تعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال

. النشاط البريدي

2تعزيز المجال الاقتصادي ولمالي عن طريق :

. إشكال إصلاح القطاع الحالي

. المنظومة الوطنية للإعلام الاقتصادي

. ترقية الاستثمار

. تثمين المحروقات

. ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

. تشجيع وتطوير النشاطات السياحية والصناعة التقليدية

. تنظيم النشاطات التجارية ومكافحة القطاع الموازي

3. الفصل الثالث من البرنامج الحكومي تطوير المنشئات الاقتصادية وتحسين إطار معيشة السكان من خلال

. تحسين إطار معيشة السكان وترقية المدينة

. مواصلة التنمية الفلاحية ورفع مستوي الأمن الغذائي

. تطوير المنشآت القاعدية

4 . وتضمن الفصل الرابع من البرنامج الحكومي :

. ترقية الشغل ومكافحة البطالة

. تحسين محيط المنظومة التربوية

5. السياسة الخارجية والجالية الوطنية بالخارج .

6. الدفاع الوطني .(1)

كما نص برنامج الحكومة لسنة 2014 عدة محاور أساسية تمثلت

1. توطيد أركان دولة القانون وتعزيز الاستقرار وترقية الوطني

. مواصلة تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

. ترقية الديمقراطية الاشتراكية واللامركزية

. ترقية خدمة عمومية ناجعة

. مواصلة إصلاح العدالة وتدعيم استقلاليتها

2. تدعيم المجال الاقتصادي والمالي

. تطوير الوضعية المالية الكلية

. البرنامج الخماسي للنواب 2015.2019

. تعزيز النشاطات المالية

(1)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ،سبتمبر 2012

www.elmourhttp://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de

. إصلاح الاستثمار

3. تفعيل تنمية النشاطات المنتجة

. توسيع القطاع الصناعي وعصرنته

. تطوير قطاع المناجم والصناعات التحويلية

. تطوير النشاطات الفلاحية المنتجة

4 . تسير المنشآت الأساسية وصونها وتوسيعها بغرض تعزيز دورها في دعم برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

. في مجال ربط الطرق

. في مجال النقل

5. من أجل تنمية إقليمية منافسة وتحترم البيئة

6. مواصلة جهود التنمية البشرية من أجل تكافل فعال وصارم بحاجيات المواطنين

. في مجال التربية الوطنية

. في ميدان التعليم العالي

. في مجال التكوين المهني

. تعزيز التكفل الصحي بالمواطنين

. ترقية المرأة

تطوير ممارسة الرياضة

. ترقية الثقافة

7. السياسة الخارجية والأعمال الموجهة لفائدة الجالية الوطنية المهنية بالخارج

8- سياسة الدفاع الوطني (1).

أما الإنجازات التي تم تحقيقها برسم الفترة 2012حتى سنة 2014 .

أولا : تطور المؤشرات الاقتصادية و المالية برسم الفترة 2010.2013

. لقد ارتفع الناتج الداخلي من 11,991 مليار دينار سنة 2010 إلى 17,520 مليار دينار

. الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وصل إلى 12,120مليار دينار سنة 2013

. الناتج الداخلي الخام لكل ساكن 5,763 دولار أمريكي سنة 2013

. الصادرات من المحروقات 63,3مليار دولار سنة 2013

. الواردات من البضائع 54,9 مليار دولار سنة 2013

احتياطات الصرف 194 مليار دولار سنة 2013

. نسبة البطالة 9,8 سنة 2013

ثانيا : تطور مؤشرات التنمية الاجتماعية ، الاقتصادية برسم الفترة 2010.2014

العدد الإجمالي للمؤسسات التربوية 25,457مؤسسة في قطاع التربية الوطنية

. في التعليم العالي وصل عدد المؤسسات إلى 92مؤسسة (2).

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مخطط عمل الجكومة ،من اجل انجاز برنامج رئيس الجمهورية ،2014.

Www.elmourhttp://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de

(2)- المرجع نفسه.

## المطلب الثالث : دور المعارضة في تفعيل السياسة العامة في الجزائر من 2007 إلى 2014

**أولا** : المعارضة السياسية في الجزائر في عهد التعددية :

بعد إقرار التعددية في فيفري 1989 الذي سمح بتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي في مادته 40، فأصبحت بذلك المعارضة السياسية موجودة في الساحة السياسية،و لكنها لم تلبث طويلا حتى تم وقف المسار الانتخابي في جانفي 1992 الذي اوجد وضعا استثنائيا للحياة السياسية فقد استولت على الحكم سلطة الحزب كما انتقلت الأحزاب المتمثلة في المعارضة،فقد استمر الوضع قائما إلى غاية إجراء انتخابات تشريعية و تشكيل حكومة ائتلافية من ثلاثة أحزاب فانتقلت الأحزاب إلى مربع الحكم و بقيت أخرى في دائرة المعارضة، حيث بدأت بوادر أهم معارضة للنظام الجديد مجلسه الأعلى للدولة بمحاولة الجبهات الثلاث FIS,FLN,FSS لإيجاد حل سياسي للازمة مند مطلع عام 1992 و انتهت محاولتها بما يسمى "مجموعة العقد الوطني نوفمبر 1994"بعد انضمام كل من النهضة و حزب العمال و حسب الجزائر المعاصر الذي كان لاحقا و حزب حماس و التجديد اللذان استحبا بعد اللقاء الأول و لكنها اصطدمت المحاولات الإصلاحية بالفشل (1).

لقد عاشت المعارضة الجزائرية في السنوات الأولى مرحلة ذهبية فمارست نشاطها دون قيود،وكانت حرية التجمع و التظاهر و تنظيم المسيرات مكفولة تماما إلا أن ذلك شجع القوى المتطرفة على رفع شعارات وسائل الإعلام العمومي أمام المعارضة بمختلف تياراتها و شجع على إنشاء الصحف المستقلة ومنح الأحزاب حرية التظاهر وتنظيم المسيرات وشجع هذا التوجه إلى بروز مجموعة من الأحزاب التي تبنت المعارضة الراديكالية و أبرزها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، حركة النهضة الإسلامية ، حزب العمال، التجمع الوطني من اجل الثقافة و الديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية (2).

**ثانيا** : الانتخابات التشريعية 2007 والمعارضة :

ما ميز هذه الانتخابات هو المشاركة الواسعة للأحزاب السياسية وعزوف المواطنين عن المشاركة الانتخابية، وحضور أربعة وعشرون حزبا سياسيا بما فيها الأحزاب التي كانت تدعوا دائما إلى المقاطعة.إلا أن

---

تلك القوى

(1)-إسماعيل قيرة ،علي غربي ...وآخرون ،مستقبل الديمقراطية في الجزائر ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2009،ص53.

(2)-حسن محمد ،"المعارضة السياسية و الخيارات الصعبة "،متحصل عليه :

http://www.alittihad.ae/details=777348=y=2006&article=full.

السياسية لم تستطع أن تستقطب الناخبين و حثهم على المشاركة الانتخابية و إقناعهم بالبرامج الانتخابية.كذلك عجزت أحزاب المعارضة عن تقديم برامج انتخابية تنافسية وممثلين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة و عدم قدرتهم على التوغل في القاعدة و الاستئثار، ويمكن إرجاعه إلى غياب الممارسة الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب من جهة، إضافة إلى ضعف البرامج المقدمة للناخبين من جهة أخرى (1).

بالإضافة إلى مقاطعة حزب الافافاس الذي ندد بغياب الممارسة الديمقراطية في تسيير مؤسسات الدولة وتحولها إلى قنوات للتزكية لذلك سعا إلى توسيع رقعة المقاطعة(2).

و في تعليق للامين الأول للحزب العسكري على هذه المقاطعة قال عن غرفتي البرلمان " فقدتا وظائفها التي يخولها الدستور وتحولتا إلى غرف للتسجيل فقط " (3).أما كريم طابو المكلف بالإعلام على مستوى الحزب فيرى إن مقاطعة الافافاس لهذه الانتخابات يريد من خلالها التميز عن باقي التشكيلات السياسية ، حيث علق قائلا " إن هناك نوعين من التشكيلات السياسية، الأولى تعمل بدافع الانتفاع من الريعن تريد أن تخلق لها ما كان في ظل حالة الانسداد أما النوع الثاني فهو يرفض ذلك المبدأ" (4).

فجبهة القوى الاشتراكية وحدها المقاطع في الساحة السياسية خاصة بعد عودة RCD مما يضعف المعارضة ويشتتها فقد استطاع بوتفليقة حقا تقييد المعارضة، أما السيد علي العسكري الأمين الأول لحزب FFS فيقول "جبهة القوى الاشتراكية ، ونقابات مستقلة معارضة لكن النظام يعمل على إخمادها واستئصالها و إخفاء الأحزاب المعارضة التوازن الداخلي عن طريق الانقسامات و الانقلابات من اجل كسرها ، فالمعارضة السياسية خاضعة لمناورات من قبل النظام تحت أجواء حالة الطوارئ المستمرة."(5)

(1)–ناجي عبد النور ،تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي ،دراسة تطبيقية .القاهرة :دار الكتاب الحديث ،2010،ص175.

(2)–م.صالح "الافافاس يقرر مقاطعة الانتخابات "الخبر اليومي ،العدد4958، بتاريخ 11مارس 2007 ،ص03.

(3)–شفيق.ب ،"الافافاس يرفض زواج المتعة مع السلطة "،صوت الأحرار ،يومية إعلامية جزائرية ،العدد2749،الصادرة بتاريخ 11مارس 2007، ص4.

(4)–المرجع نفسه ،ص4.

(5)–"الانتخابات الرئاسية في الجزائر ستجري في غياب المعارضة"،متحصل عليه من :

http://www.samsem.net/item.72623.html.1/2/2009.vu le 16/4/2016.

ففي سنة 2007 شهدت حركة الإصلاح الوطني صراعات بلغت أشدها و انقسمت إلى تيارين بعد مؤتمر الحراش و دخل النزاع القضاء و حكم مجلس الدولة نهائيا في افريل 2008 لصالح محمد بولحية و أنصاره و إقصاء جاب الله من جديد، أثرت تلك الصراعات على الحركة بحصولها على ثلاث مقاعد في الانتخابات التشريعية 2007.

بينما حركة حماس عرفت هي الأخرى انشقاقات تمثلت في حركة الدعوى و التغيير في 2009 بسبب غياب الديمقراطية و الجمع بين الوظائف و تولي المسؤولية في الحكومة بدون حقيبة وزارية من طرف رئيس الحركة و بدون المشاركة في اتخاذ القرار (1).

كما كان لأحزاب المعارضة مواقف مختلفة من التعديل الدستوري في 2008 و تمثلت في اعتراض 21 نائبا خاصة حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية الذي وقف و صوت ضد تعديل الدستور و فتح العهدات البرلمانية و اعتبر أن التعديل يؤدي إلى الطابع الشخصي للنظام كما رفضت جبهة القوى الاشتراكية الغير مشاركة في البرلمان التعديل و فتح العهدات (2).كما كانت الانتخابات التشريعية لسنة 2012 متضاربة في ردود الأفعال بعد إعلان النتائج بين مؤيد و مستبشر من جهة و شكوك و رفض من جهة أخرى،حتى بدأت محاولات توقيع تداعيات المحتملة و الحاصلة لتلك النتائج و رصيد تبعاتها على مستوى مؤسسات الحكم و على نظم الإصلاح السياسي و فعالياته و آلياته،و على الاستقرار الداخلي للبلاد و صورتها الخارجية. و من بين المواقف المعارضة هي التي اتخذتها حركة مجتمع السلم بانسحابها من التحالف الرئاسي و انضمامها إلى تكتل الجزائر الخضراء الذي ضم كل من حركة مجتمع السلم و النهضة و الإصلاح. كما قرر التكتل بعدم المشاركة في الانتخابات في هياكل البرلمان (3).

رغم كل المستجدات الدولية و الوطنية إلا أننا لا نلمس التغيير في ذهنية المعارضة و تصرفاتها بحيث مازالت تطغى المصلحة الخاصة عليها فهي لا تتوانى في التخلي عن مبادئها المعارضة و التحول في كل مرة حسب ما تراه مناسبا لها فهي معارضة ثم مساندة للسلطة ثم معارضة و هكذا .

---

(1).–مزرود حسين ، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989–2010)"،أطروحة دكتوراه ،(كلية الإعلام والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر3) ،2012،ص303.

(2) –المرجع نفسه ،ص303.

(3)–بن سيدي إبراهيم وفاء ،"المعارضة السياسية في الجزائر ،دراسة حركة مجتمع السلم (2012–2015)" ،مذكرة ماستر،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة بسكرة)،2015 ،ص99،98.

فالأحزاب المعارضة في الجزائر وسيلة مهمة لتدعيم نوعية النظام السياسي و كذلك من خلال دخول تلك الأحزاب بمختلف تياراتها حتى المتشددة منها( التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ) في حكومات ائتلافية،يعني إنها أصبحت جزءا من النظام و تمت استمالتها.

كذلك فان طبيعة النظام السياسي و هيمنة مؤسسة الرئاسة على السلطات دستوريا وواقعيا من خلال الصلاحيات و السلطات السامية الممنوحة له مما يؤدي إلى تقييم المعارضة وجعل دورها هامشي في اتخاذ القرارات الهامة في البلاد سواء مؤشر البرلمان أو مؤشر الحكومة.

معاناة أغلب أحزاب المعارضة في الجزائر من عمومية مراجعها و ضعفها و الأهم من ذلك أنها تفتقر إلى آليات تحقيق تلك البرامج وهذا ما يفسر عدم مشاركة بعضها في المواعيد الانتخابية التشريعية أو الرئاسية و المحلية ،وحتى و إن شاركت فإنها تتحصل على نسب ضعيفة جدا أو تمثيلها السياسي متواضع وهذا مؤشر على ضعف الأداء السياسي الحزبي لأحزاب المعارضة (1).

إن المعارضة في الجزائر تعاني منذ نشأتها من الضغوطات الممارسة عليها إلى جانب الانتخابات التشريعية ماي2007 قرر كبار المعارضة الجزائرية عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2009معتبرين أن كل شيء مهيأ لفوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وعلى رأسها التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية ،حيث أعلن سعيد سعدي في 15 جانفي 209 أن حزبه لن يشارك في انتخابات قال إنها مشينة و مهزلة خطيرة ،كذلك أعلن عبد الله جاب الله الذي كان عام 2004مرشح التيار الإسلامي المعارض أنه لن

يشارك في الاقتراع حيث قال في مؤتمر صحفي في غياب قوى التغيير ستكون الانتخابات الرئاسية في اتجاه واحد معتبرا أن كل شيئا مهيأة لذلك(2) .

---

(1)-مزرود حسين ،مرجع سابق ،ص152.

(2)-غارو حسيبة ،مرجع سابق ،ص199.

**خلاصة الفصل الثاني :**

عرفت الفترة التشريعية 2007-2012 و بداية الفترة التشريعية الثانية قصورا كبيرا للنواب في المجال التشريعي بحيث تخلى النواب تماما عن صلاحية التشريع للقيام بهذا الواجب.

هذا ما يظهر بشكل جلي تفوق وهيمنة المؤسسة التنفيذية على مؤسسة ممثلي الشعب، وقد يرجع قصور النواب في أداء هذه الوظيفة إلى عدة أسباب منها اقتراح القانون الذي تقدمه المؤسسة التشريعية يكون قابلا للمناقشة فقط. كما تكون محاصرة بعدة قيود شكلية و موضوعية من شأنها إعاقة الاقتراحات التشريعية كما أن هذه الأخيرة يمكن تعترض من طرف الحكومة أما فيم يخص مسألة التنفيذ فهي حكر على السلطة التنفيذية

،فيما يعيق عمل البرلمان الجزائري هي المحدودية وسلطة الهيمنة التنفيذية كما تعد السلطة التنفيذية هي الفاعل والمتحكم في صنع السياسة العامة من خلال استحواذها على جل المقترحات و كذلك هيمنة المؤسسة الرئاسية من خلال إصدار الأوامر أما بالنسبة للمعارضة فهي تعاني من الهشاشة والضعف بسبب تخليها عن برامجها وانصهارها في برنامج الرئيس وكذلك عدم وضوح مواقفها فارة هي مساندة و تارة هي معارضة .

# الفصل الثالث:تقييم دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر

**تمهيد:**

ان نجاح الاحزاب السياسية في القيام بوظائفها المختلفة وادوارها يتطلب وجود جو تتوفر فيه الديمقراطية و احترام للحريات ،بالاضافة الى وجود اطر قانونية تنظم العمل الحزبي بما يتوافق و العمل الديمقراطي ،ففي الجزائر تحاول السلطة وضع اطر قانونية لنشاط هاته الاحزاب في الساحة السيايسة ،ولكنها لم ترقى لتلبية او تدعيم هذا النشاط ،فهذا الفصل يتناول ابرز المعيقات التي تواجه الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر، واهم التحديات التي تواجهها مستقبلا،هذا ما تناوله المبحث الاول ،اما المبحث الثاني فيتناول الافاق المستقبلية من خلال طرح مفهوم المشاركة و تعزيز الديمقراطية كألية لزيادة فعالية الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر .

## المبحث الأول: المعيقات التي تواجه الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر

تعاني الاحزاب السياسية في الجزائر العديد من المعيقات التي حالت دون قيام الاحزاب السياسية بالدور المنوط بها و ذلك راجع للعديد من الاسباب ،منها ماهو متعلق بالنظام السياسي ،ومنها ما هو متعلق بالاحزاب السياسية بحد ذاتها ،فهذا المبحث يحاول ابراز اهم المعيقات التي انقصت من فاعلية الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر .

### المطلب الأول : فعالية أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة :

لقد حددت المادة 122 و المادة 123 من دستور 1996 مجال سلطات البرلمان الذي يتولى التشريع في مجالات محددة و تشمل حقوق الأفراد و واجباتهم الأساسية و القواعد العامة المتعلقة بالأحوال الشخصية و قانون الأسرة و قضايا الجنسية و الهجرة و يحدد البرلمان القواعد المتصلة,ينظم القضاء ويعين اختصاصاته و القواعد العامة لقانون العقوبات و العفو و الميزانية و الضرائب و المصاريف و الجمارك و الصحة العامة إلى جانب القوانين الخاصة بالعمل...(1).

كما يحق لعشرين عضوا من المجلس الشعبي الوطني المبادرة بالقوانين دون أعضاء مجلس الأمة.يجب أن تصدر و تقترح القوانين أولا من المجلس الشعبي الوطني و يجب أيضا أن يوافق عليها ثلاثة أرباع مجلس الأمة على أي قانون يقره المجلس الشعبي الوطني بأغلبية الأصوات،و في حال اختلاف المجلسين على مشروع قانون بادرت به الحكومة تجتمع بطلب رئيس الحكومة لجنة متساوية الأعضاء للمجلسين للعمل على تسوية الاختلافات القائمة و يقدم النص الجديد مجلسي البرلمان و لا يمكن تعديله من دون موافقة السلطة التنفيذية و إذا استمر الخلاف على مشروع القانون تسحبه الحكومة (2).

فمن خلال مجموعة المهام التي يقوم بها المجلس الشعبي الوطني نذرك أن للبرلمان أهمية كبيرة في صنع و توجيه السياسات العامة من خلال منح الدستور للبرلمان تفويضا كبيرا بالمبادرة بالقوانين و كذا الرقابة على

تصرفات و أعمال السلطة التنفيذية و دلك بالموافقة على برنامج الحكومة. و يمكن أيضا للنواب و اللجان البرلمانية طلب السماع إفادة أعضاء السلطة التنفيدية من خلال الاستجواب.و بالتالي فان الحكومة و أعضائها مسؤولون مسؤولية فردية و جماعية أمام البرلمان.

---

(1)-غارو حسيبة ،مرجع سابق ،209.

(2)-احمد طرطار ،"دور اللجان البرلمانية في تفعيل الاداء البرلماني" ،مجلة الفكر البرلماني ،العدد17 ،سبتمبر2007.

كان دور الأحزاب السياسية في العملية التشريعية محدودا بالرغم من التشكيلات المتنوعة. حيث لم يستطع اذاء دوره التشريعي أو الرقابي فجل المشاريع كانت من طرح الحكومة في الفترة الرقابية البرلمانية 2007 و الفترة 2012 و من حيث الرقابة على أعمال الحكومة. فبرغم من طرح البرلمان للعديد من الأسئلة الشفوية و الكتابية و استجوابات الحكومة إلى جانب إنشاء لجان التحقيق إلا أن هذه الرقابة لم تخرج عن الضعف الذي يعانيه البرلمان في اذاء دوره فمعظم الأسئلة التي توجه للوزراء كثيرا ما يتأخر الرد عليها و بالتالي تفقد جدواها (1).

إلا انه لم يحدث أن رفض النواب بيان السياسة العامة للحكومة آو عارضوا عليه،أما لم يحدث في تاريخ الجزائر انى رفض البرلمان مشروع حكومة ما أو حلها ما يعرف الرقابة هذا دليل على أن البرلمان يلعب دورا محدودا في الحياة السياسية.

**المطلب الثاني: انفلات التشريع كلية من البرلمان إلى رئيس الجمهورية**

**أولا:**يتمتع رئيس الجمهورية بسلطة التشريعية منفردة واسعة جدا في المجال الخارجي عن طريق التشريع بواسطة المعاهدات الدولية و ذلك باعتباره رئيس الدولة و هو الذي رسم الخطوط العريضة لسياستها الخارجية

و كذلك باعتباره ممثلا للأمة ،و بالتالي هو المكلف بحماية الدستور و تجسيد الدولة و توجيهها داخليا و خارجيا (2)

أما في المجال الداخلي فقد عزز المركز التشريعي لرئيس الجمهورية بتخويله بصلاحيات واسعة أيضا في التشريع عن طريق الأوامر الرئاسية سواء في الحالات العادية أو الحالة الاستثنائية .

قد نصت المادة 77 فقرة 11 من الدستور فيما يخص التصديق من طرف رئيس الجمهورية على المعاهدات و الاتفاقيات "يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات الدولية و يصادق عليها ..." فالبرلمان يوافق شكليا على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية فبالرغم من تمكينه من اختصاص الموافقة على هذه النصوص القانونية إلا أن هذه الموافقة شكلية فقط. فهو لا يملك سوى إجراء التصويت من خلال تقديم الرأي بخصوص موضوع الاتفاق.

(1)- غارو حسيبة ،مرجع سابق ،ص211.

(2)-مزياني حميد ،"عن واقع الازدواجية التشريعية والعمل التشريعي في النظام الدستوري الجزائري" ،دراسة مقارنة مذكرة ماجستر في القانون (كلية الحقوق ،قسم الحقوق،جامعة تيزي وزو )،2011،ص70.

فمن غير المعقول أن يبعد البرلمان من هذا المجال خاصة انه الممثل للأمة.

بالإضافة إلى ذلك تعتبر صلاحية التشريع عن طريق الأوامر من طرف رئيس الجمهورية مظهرا من مظاهر انفلات التشريع من البرلمان و انتقاصا من مركزه و خطرا على الحياة التشريعية لاسيما في ظل غياب قيود و ضوابط حقيقية تحده في استعمالها سواء في الحالات العادية أو الحالات الاستثنائية حسب المادة 124 من الدستور (1).

فبالرغم من إلزامية عرض الأوامر على البرلمان للتصويت عليها إلا انه لايمكن مناقشتها أو تعديلها.

ثانيا: الحرية المطلقة لرئيس الجمهورية في الرجوع إلى إرادة الشعب،يمكن لرئيس الجمهورية باعتباره المجسد للإرادة الشعبية أن يلجا مباشرة لإرادة الشعب و ذلك عن طريق أسلوب الاستفتاء الشعبي (2). الذي يعد سلطة و حقا شخصيا محصورا بيد رئيس الجمهورية و هذا ما يؤذي إلى إثارة الإشكال حول حدود سلطات رئيس الجمهورية في اللجوء إلى إرادة الشعب مباشرة و تجاهل ممثلي هذا الأخير على مستوى غرفتي البرلمان خاصة معا استشارة بالمبادرة باقتراح التعديل الدستوري (3).

**المطلب الثالث: الهيمنة المطلقة للسلطة التنفيذية على العمل التشريعي**

أولا: التوجيه الدائم للبرلمان من طرف الهيئة التنفيذية

1 -سلطة التأثير على جدول أعمال الغرفتين البرلمانيتان:

فإذا كان وضع جدول الأعمال من اختصاص البرلمان بنفسه إلا و انه استنادا للواقع العملي فقد خول للحكومة المشاركة الفعلية في إعداده و تفسير ذلك أن جدول الأعمال يجرى تحديده من قبل المجلس الشعبي الوطني و الحكومة في مقر الغرفة الأولى باجتماع مكتب أي من الغرفتين ليمثل الحكومة و ذلك كي تضبط المسائل و ترتب المواضيع وقت الأولوية التي تراها الحكومة،الأمر الذي يجعل البرلمان في موقف ضعيف و في حالة شبه خضوع تامة للحكومة التي يمكنها مشروع قانون ترغب فيه (4).

(1)-المرجع نفسه ،ص73،76.

(2)-محمد طربوش ،السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1995،ص284.

(3)-مزياني حميد ،مرجع سابق ،ص 284.

(4)–بو لحية إبراهيم ،" العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في ظل دستور 1996"،مداخلة في وقائع الندوة الوطنية حول العلاقة بين الحكومة والبرلمان ً، ص72،73.

2–ضعف وسائل الرقابة البرلمانية و تهميش البرلمان في المجال المالي:

إضافة إلى عجز كل من آليتي عدم الموافقة على مخطط عمل الحكومة و اللجوء إلى ملتمس الرقابة على إثارة مسؤولية الحكومة ليبقى كل من الأسئلة و الاستجوابات و التحقيقات البرلمانية هي الأخرى وسائل ضعيفة في الميدان الرقابي،و ذلك بسبب افتقادها للطابع الردعي. إلى جانب احتكار السلطة التنفيذية للجانب المالي و ما يترتب عنه من إقصاء كلي لأعضاء البرلمان في هذا المجال الحساس.(1)

المكلف بالداخلية،و هذا ما يؤدي إلى تقييد عمل الأحزاب السياسية من خلال شل حركته و التقليص من مدى فاعليته (2).

فمن صلاحيات الوزير المكلف بالداخلية و التي منحها له قانون الأحزاب السياسية رقم 12–04 التدخل في عملية تأسيس الحزب و ذلك عن طريق :

–قبول أو رفض طلب الترخيص بالتأسيس و هذا وفقا للصلاحيات المخولة إليه.

–قبول طلب الاعتماد أو رفضه حسب المواد 32،33 من القانون (3).

**المطلب الرابع : خصائص الأحزاب السياسية و انعكاسها السلبي على دورها في العملية السياسية:**

بعد إقرار التعددية في الجزائر ظهرت العديد من الأحزاب السياسية تميزت بالعديد من الخصائص السلبية،و هذا ما آذى إلى التقليل من دورها كفاعل غير رسمي في عملية صنع السياسة العامة وفي العملية السياسية ككل و من بين مجموعة السلبيات التي امتازت بها :

–أولا: الشخصية الكاريزمية للزعماء الأحزاب السياسية : رغم كون أن الشخصية الكاريزمية مصدر قوة للحزب بقدر ما تكون مصدر لضعفه أو اندثاره. كثير من الأحزاب السياسية يمكن قوادها من الوصول إلى منصب الرئاسة بحكم شخصيتهم الكاريزمية بدرجة أولى أي أنها ليست المعيار الوحيد للوصول إلى ذلك لكنها المعيار الأهم،و من أمثلة ذلك، الشيخ محفوظ نحناح تزعم حزب حماس نظرا لما يتمتع به من خصائص و

(1) –مزياني حميد ،مرجع سابق ،ص105.

مميزات شخصية،إلا انه و بعد موته فقد الحزب جانبا مهما من فاعليته بالإضافة إلى حزب القوى الاشتراكية و الذي يعد من أقدم الأحزاب السياسية و يعتمد هذا الحزب على مبدأ الزعامة المستمدة من التاريخ الثوري لقائد الحزب حسين ايت احمد الذي برز كرمز من رموز الثورة التحريرية و بطل من أبطالها فهو يقود الحزب مند تأسيسه سنة 1963 أي أكثر من 46 سنة و هو يعرف بأكبر الأحزاب المعارضة (1). أما حزب العمال فهو يستمد قوته من شخصية رئيسته لويزة حنون بحضورها الدائم و شخصيا و مواقفها و دور الشخصية الكاريزمية داخل الحزب السياسي وما تلعبه من دور مزدوج،إما تكون عامل قوة و إما تكون عامل لضعف الحزب و منها لعدم استقراره و استمرارية نشاطه الحزبي و السياسي (2)

**ثانيا:** بروز ظاهرة الحزب المهيمن:

يتميز نظام الحزب المهيمن بوجود عدد من الأحزاب السياسية مع وجود حزب مسيطر على الساحة السياسية أو كما يسميه البعض بالحزب السياسي ، في ظل هذا النظام تكون التعددية الحزبية شكلية نظرا

لانفراد الحزب السياسي بالسلطة و عدم ترك المجال أمام باقي الأحزاب السياسية للمشاركة فيها أي انه يمنع التداول عليها إلى درجة تجعل الحياة السياسية شبيهة بنظام الحزب الواحد الموجودة في الأنظمة الشمولية و الدكتاتورية (3). فحزب جبهة التحرير الوطني يعتبر حزب أغلبية اليوم فهو الحزب المخضرم الذي جمع رصيدا متراكما من التجارب و الخبرات في فترتي الأحادية و التعددية الحزبية و هو اليوم يبني برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقية رغم الانعكاسات السلبية لهذه السياسات على الديمقراطية في الجزائر (4). بحيث يحوز على الفعلية في الفترة التشريعية 2007 بحيث تحصل على 136 مقعد و في الفترة التشريعية 2012 تحصل على 221 مقعد و بالتالي هو الحزب المهيمن.

**ثالثا**– جمود الأحزاب السياسية:

تتصف الأحزاب الجزائرية بدرجة عالية من الجمود و هي بذلك تفتقر إلى أدنى درجات المرونة،و يكون لهذا الجمود تأثيرات سلبية على السلطة التشريعية و الأحزاب السياسية و الحزب السياسي في حد ذاته فالنسبة

---

إلى:

(1)– عبد المجيد مناصرة ،"قراءة في نتائج تشريعات 2007" ،الموقع الشخصي للباحث ،تم تفحصه يو 14افريل 2016.

(2)–ضميري عزيزة ،مرجع سابق ،ص179.

(3)–الأمين شريط ،الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1995،ص268.

(4)– نوي سمية ،"دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر"،مذكرة ماستر ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة بسكرة،2013)،ص107.

–السلطة التشريعية : ينتج عن ارتفاع درجة جمود الحزب السياسي زيادة حدة نفوذه و سلطته على النواب،و يرجع ذلك إلى العلاقة القائمة بين نظام التعدد الحزبي و نظام التمثيل النسبي الذي غالبا ما تكون فيه الدوائر

الانتخابية واسعة مما يفقد النائب صلته بالناخبين و في المقابل يقوي نفوذ الحزب عليه،مما يجعل النائب يشعر بان للحزب فضل عليه و انه مدين لترشيحه.

**رابعا**–جمود الأحزاب السياسية: يؤدي جمود الحزب السياسي إلى هشاشة التماسك الائتلافي بين جموع الأحزاب السياسية المتواجدة في الساحة سواء كان في الحكم أو المعارضة،هذه الهشاشة تخلق فصلا للسلطات من نوع أخر يرتكز على مستوى أفقي عن طريق استئثار الحزب بحقيبة وزارية أو أكثر و كنتيجة لذلك يتحول مجلس الوزراء إلى مجلس لكبار الإقطاعيين تحت السلطة الرسمية لرئيس الوزراء،فتفكير الحزب ينصب حول لم شمل أعضاء المجلس و محاولة خلق نوع من الوفاق بين أعضائه لضمان بقاء الوزارة،دون التفكير في كيفية رسم و تنفيذ السياسة العامة في الدولة (1).

–الحزب في حد ذاته:جمود الحزب السياسي يحول أعضائه و المنخرطين فيه إلى آلات ناطقة باسمه و تنفيذه أهدافه، نظرا لحرمانه من التعبير بحرية مطلقة عن رأيهم الشخصي و الاذلاء به. فالأمر لا يقف عند النواب فحسب بل يتعداه إلى الوزراء نفسهم ، الذين يعملون على تنفيذ إرادة الحزب الذي رشحهم إلى المنصب الوزاري. و هكذا و نظرا لعلاقة التبعية فان الوزير يكون ملزما بملء أهم المناصب الموجودة في وزارته من أنصار الحزب و مؤيديه وهذا ما قد يؤدي إلى تنازع الوزارات الرئيسية مما يسبب كثيرا من المشاكل التي عادة ما تكون السبب الجوهري وراء تعطيل تشكيل الوزارات (2).

**خامسا**. برامج حزبية غير واضحة ولا مقنعة :

لم تنجح خطابات القيادات الحزبية في جلب إهتمام الجمهور كما أن إهتمام الجمهور كان لم يعد ينصب على البرامج لأنها لا تثير قضايا جادة ولم تعد تصدر من القوى الموثوقة و القادرة على الفعل. فمظاهر الأحزاب السياسية تنصهر برامجها في برامج الرئيس و هو السابقة في ابتذال العمل الحزبي القائم على

البرنامج الحزبي و الأحزاب السياسية في الجزائر تصاغ عادة سلسلة من الوعود و مجموعة من العبارات الإنشائية و ليست رؤيا عملية و موقفا واضحا القضايا الرئيسية (3).

(1)– نعمان الخطيب ،الوجيز في النظم السياسية .عمان :دار الثقافة ،ص399–398.

(2)–المرجع نفسه ،ص405.

(3)–نوي سمية ،مرجع سابق ،ص108.

**سادسا** –احتكار الساحة الحزبية :

لفترة طويلة احتكرت الساحة السياسية و احتكر النشاط الحزبي حيث احتكرت الأحزاب الكبرى القائمة في الساحة الحزبية بالإضافة إلى منع تأسيس الأحزاب الجديدة،إلى غاية صدور الإصلاحات التي اقرها رئيس الجمهورية بالإضافة إلى ارتباط هذه الأحزاب الكبيرة بالمؤسسات الحكومية و السياسية و تمويلها و تعيين قياداتها في مناصب حكومية فابتعدت عن المجتمع المدني و كانت لانتخابات 10 ماي تحولات جديدة حيث ظهرت العديد من الأحزاب السياسية تمثل انشقاقات عن الأحزاب السابقة مثل جبهة التغيير المنشقة عن حركة حماس،حسب العدالة و التنمية (1).

(1)– عبد القادر عبد العالي ،"الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر" ،قطر:المركز العربي للأبحاث والدراسات 2012،ص08.

## المبحث الثاني : التحديات و الأفاق المستقبلية للأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة

ان مختلف المعيقات التي تواجه الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر ، تستدعي اعادة النظر في منظومة القوانين التي تحكم نشاط الاحزاب السياسية في الجزائر ،وارساءنظام ديمقراطي يقوم على مبدا الفصل بين السلطات ،فهذا المبحث يتناول سبل تفعيل الاحزاب السياسة في صنع السياسة العامة في الجزائر والافاق المستقبلية لها .

**المطلب الأول : التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة**

**أولا :** دور الأحزاب السياسة من خلال وظائفها في السلطة التشريعية

إن الهيئة التشريعية و المتمثلة أساسا في مجموعة الأحزاب السياسية المنتخبة من طرف الشعب و التي تعتبر الممثل لهم من المفترض أن يكون لها دور في رسم السياسات العامة و صنعها عن طريق سن التشريعات و القوانين و الموافقة على مشروع الموازنة العامة إلى جانب الرقابة على أعمال الحكومة،لكن الملاحظ عجزها الكبير عن ممارسة هذا الدور نظرا لتجريدها من اختصاصها الأصيل و الجوهري ألا و هو التشريع الذي أصبح الاختصاص الغائب في أجندة عمل البرلمانيين بسبب منح السلطة التنفيذية بقطبيها الحكومة و رئيس الجمهورية صفة المشرع الأول و المستقل عوضا أن تكون مساهما أو مشاركا للبرلمان في التشريع (1)،ولذلك وجب إعادة النظر و إعطاء السبل الكفيلة لتطوير البرلمان الجزائري و ترقيته إلى مصاف البرلمانات المعاصرة وفقا للمعايير العلمية و ذلك من خلال:

1-أن يكون ممثلا عن الشعب يعكس الإرادة الحرة التي يعبر عنها الناخبون في اختيارهم لنوابهم

2-أن يمثل جميع أطياف المجتمع و شرائحه الاجتماعية المهمشة منها :

-فالبرلمان ليس فقط لتكريس حق الأغلبية في الحكم و إنما هو أيضا خانة للأقلية في ممارسة المعارضة.

-أن يكون مفتوحا للأمة من خلال وسائل الإعلام المختلفة في إدارة أعماله.

-أن يكون متاحا للجميع.

-أن يكون خاضعا للمسائلة من جانب الناخبين.

(1)-ضميري عزيزة ،مرجع سابق ،ص168.

–أن يكون فعالا ينظم بكفاءة طبقا للقيم الديمقراطية و يؤذي مهامه التشريعية و الرقابية بطريقة تلبي احتياجات جميع السكان (1).

**ثانيا :** تأثير الأحزاب السياسية على النواب :

تؤثر الأحزاب السياسية في النظام السياسي وتشارك في صنع القرارات و رسم السياسات العامة من خلال تواجدها في مؤسسات النظام السياسي و بينها البرلمان بغرفتيه

أصبحت الأحزاب السياسية تؤدي دورا كبيرا و تؤثر على البرلمان و بالتالي تؤثر على النواب بحيث لا يعد البرلمان ليكون ممثلا للأحزاب و قد أثبتت التجربة حاجة كل من النائب و الناخب لوجود الأحزاب السياسية و يقدم لها برنامجها و لا يكون تصويته داخل المجلس إلا بالشكل الذي يتماشى و سياسات الحزب (1). و باعتبار حيازة أحزاب التحالف الحكومي للأغلبية المطلقة للمقاعد يمنحها القدرة على الإقرار السياسات العامة التي ترغب فيها،و كمثال على ذلك مصادقة نواب المجلس الشعبي الوطني بالأغلبية على مشروع قانون المالية 2013 في جلسة علنية ترأسها رئيس جبهة القوى الاشتراكية و حزب العمال بالإضافة إلى جبهة العدالة و التنمية لصالح مشروع القانون . إلى جانب ذلك نجد مواقف متباينة بين الأحزاب المعارضة و الأحزاب المؤيدة حيث أن المعارضة تهاجم برنامج الوزير الأول عبد المالك سلال بينما نواب الأغلبية يعلنون دعمه حيث تراوحت ردود أفعال الكتل البرلمانية بين مهاجم و متحفظ (2).

**المطلب الثاني : الرفع من فعالية الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة**

**أولا :** بعد الحراك الذي شهدنه اغلب الدول العربية بادر النظام السياسي الجزائري إلى القيام بحراك أفقي إلى جملة من الإصلاحات السياسية و ذلك عبر خطاب ألقاه السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" على الأمة في 15 أفريل 2011 و قد تناولنا مجموعة إصلاحات،مراجعة الدستور،قوانين الانتخاب و الأحزاب و الإعلام و الولاية و تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة و قانون حالات التنافي مع العهدة

البرلمانية،و قانون الحركة الجمعوية،ففي 2012 صادق البرلمان بغرفتيه على القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية

(1)–ناجي عبد النور ،"نحو تعزيز دور البرلمان في تفعيل السياسة الأمنية في الجزائر" ،مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،العدد السابع،2009،ص55.

(2)– ناجي عبد النور ،"التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري" ،مجلة التواصل ،سبتمبر 2007.

(3)– نوي سمية ،مرجع سابق ،ص109.

(القانون 12–04) في 12 جانفي 2012 و كانت الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 فرصة مثلى لوضع القانون 12–04 محل تطبيق تقييمي ليبين مدى قدرته على بناء مشهد حزبي سليم،الشيء الذي كان عاملا أساسيا في بلورة ما يجب إعادة صياغته في سبيل حياة حزبية صحية،ففي قراءة (1) نقدية فهذا القانون منح سلطات واسعة للوزير المكلف بالداخلية من خلال تدخله في عملية تأسيس الحزب و التدخل في الشؤون الداخلية للحزب من خلال شروط و كيفية تأسيس الحزب،الترخيص بالتأسيس،قبول طلب الاعتماد القانون الأساسي للحزب و تعديله،و نشاط الحزب و عمله (2). فالأمر يستدعي إعادة النظر في صياغة القانون العضوي 12–04 (3). فهو يحتاج إلى العديد من التعديلات لصالح تحسين المنافسة الحزبية،و توسيع دور الأحزاب،إما أن هناك فرقا بين التعددية الحزبية الشكلية و التعددية الحزبية الفعلية،فان ازدياد عدد الأحزاب ليس مشكلة و ليس حلا في الوقت نفسه،لان المؤسسات التمثيلية هي أجهزة الغد الحقيقية لمدا الاستئثار الفعلي لهذه الأحزاب في المجتمع كما أن فتح المجال أكثر أمام اعتماد أحزاب كثيرة في فترة وجيزة ما هو إلا هندسة سياسية لتشتيت المعارضة الحزبية (4).

**ثانيا** : الأحزاب السياسية و تفعيل المشاركة السياسية

تساهم الأحزاب في تشجيع و تدريب المواطن على المشاركة في العمل السياسي و المشاركة في شؤون بلادهم ،و ذلك من خلال الانتماء إلى حزب سياسي من الأحزاب،ما يمكنهم التعبير عن مصالحهم و إبداء الرأي في المسائل العامة و يكفل تعدد الأحزاب عنصر الاختيار للأفراد بحرية الانضمام لحزب معين أو رفض الانخراط في عضويته لما له من أهمية كبرى في تحقيق الديمقراطية (5). كما أن التعددية السياسية تطرح أمام المواطنين مجالا اكبر أمام خيارات سياسية سواء تعلق الأمر بالبرامج التنموية أو باختيار الحكام و القادة السياسيين،من خلال ترشيح الأعضاء الأكثر كفاءة لاعتلاء المناصب السياسية و الإدارية السامية بحيث يسمح هذا بالممارسة الديمقراطية بأكثر حرية (6).

---

(1)– بوحنية ،"قوي إصلاح قانون الأحزاب السياسية الجزائري "،دفاتر القانون والسياسة ،العدد 12، 2012،ص169.

(2)–المرجع نفسه ،ص170

(3)–المرجع نفسه ،ص185.

(4)–احمد سعيد تاج الدين ،"الشباب والمشاركة السياسية "،متحصل عليه من

: «http://you thob.org / ar / images / storirs / youth /16.pdf ».

(5)–إسماعيل سعيد علي ،علم الاجتماع السياسي بين السلطة والاجتماع .الإسكندرية :دار المعرفة للنشر ،1999 ،ص384.

خلاصة :

ان تزايد دور الاحزاب السياسية في المشاركة في صنع السياسة العامة الجزائر الى جانب مؤسسات السلطة في من خلال تجسيد المبادئ الاساسية التي ترتكز عليها الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية وتحمل

المسؤولية في صنع القرارات السياسية مع المؤسسات الرسمية وتحديد الاطر و رسم ادوار الاحزاب السياسية يؤدي الى تحقيق استقرار والاستمرارية للنظام السياسي القائم .

# خـاتـمـة

**الخاتمة :**

. تعتبر السياسة العامة هي الركيزة في العملية السياسية ،فنظام الحكم في كل دولة هو الذي يحدد كيفية صنع السياسة و دور القوى المؤثرة فيها و تنطوي هذه العملية على مجموعة من العمليات و المراحل وتتفاعل وتتشارك فيها اجهزة حكومية و غير حكومية متعددة وبادوار ودرجات متفاوتة ،فصنع الساسة العامة هي عملية متحركة بالغة التعقد ،وتشمل على العديد من المتغيرات و عوامل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها الى ردود افعال مؤثرة على كل جوانب العمل ذاخل النظام السياسي ،أي ان مرحلة تنفيذ السياسة العامة تنقل الموضوع من اطار السياسة والصراع السياسي التشريعي الى اطار السلطة التنفيذية و الادارة العامة التي تقوم بمقارنة السياسات والبرامج.

فالاحزاب السياسة تشارك في عملية صنعه السياسة العامة من خلال ثلاث مستويات من خلال صنع السياسة العامة عن طريق السلطة التشريعية كونها مشكلة من برلمان منتخب من طرف الشعب وتعتبر من اهم السلطات في الدولة كونها تضع التشريعات و القوانين ،كما تشارك الاحزاب ايضا في تنفيذ السياسة العامة وتكون ممثلة في السلطة التنفيذية التي تسهر على تنفيذ القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية ،كما تشارك الاحزاب السياسية في تقيم السياسة العامة من خلال رقابة السلطة التشريعية على اعمال الحكومة و كذا عن طريق المعارضة

ان اتجاه الجزائر نحو التعددية وفتح المجال لها في دستور 1996 لاعطاء المزيد من المشاركة السياسية لمختلف الفاعل في الساحة السياسية ،الان التعددية في الجزائرتكرس ديمقراطية صورية صورية لان اغلب القوانين المراجعة لهذه التعددية ترمي في الاساس لتقليص وتقزيم دور الاحزاب السياسية

فالبرلمان في الجزائر و باعتباره الممثل للشعب و المتخب من طرفه و الذي يعتبر ساحة للنشاط الحزبي الا ان دوره لم يرقى الى المستوى المتطلع اليه وكان ذلك لمجموعة من العوامل نذكرمنها :

عمل في التنفيذية المؤسسة تدخل و النواب، اقتراحات حساب على الحكومة لمشاريع الممنوح التفوق/

–التفوق الممنوح لمشاريع للحكومة على حساب اقتراحات النواب ،وتذخل المؤسسة التنفيذية في عمل اللجان التشريعية و الرقابية ،الى جانب احتكارها التشريع في المجال المالي

–صلاحيات رئيس الجمهورية في التاثير على السلطة التشريعية من خلال حقه في حل المجتلس الشعبي الوطني الشعبي .

صلاحيات رئيس الجمهورية في التشريع عن طريق الاوامر او عن طريق العتراض باشكاله المختلفة

كما ان المعارضة السياسة في الجزائر شهدت الكثير من التضيق ،بالضافة الاانها غير واضحة فتارة هي مع النظام وتارة اخرى معارضة ،فهي معارضة هشة وضعيفة .

ان تاثير الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر يبين حالة التباين في التاثير ،بحيث تبرز حالة الهشاشة في في البنيان الفكري للاحزاب السياسية و هامشية دورها في العملية السياسية ،فالاحزاب عاجزة عن ممارسة وظائفها في توصيل وتمرير مطالب القوى التي تمثلها ،كما انها تعتبر معزولة تماما عن العملية السياسية ،فالبرغم من امها تبرز في الحالة الرسمية ممثلة لمصالح معينة لكنها من الناحية الواقعية ليست سوى ادوات الحكومة او الحزب الحاكم ولا تتمتع الا بدور هامشي في رفع وتوصيل المطالب الشعبية ،لانها مكرسة اصلا لكسب التاييد للنخب الحاكمة وممارسة عملية التعلبئة لصالحها .

ومن خلال دراستنا للموضوع نورد مجموعة من الاستنتاجات :

– طبيعة النظام السياسي الجزائري و هيمنة مؤسسة الرئاة على السلاطات دستوريا وواقعيا من خلال الصلاحيات و السلطات السامية الممنوحة ،مما ادى الى تقزيم احزاب التحالف الحكومي واحزاب المعارضة و جعل دورها هامشي في اتخاذ القرارات الهامة في البلاد سواء في مؤسسة البرلمان او مؤسسة الحكومة.

– احزاب التحالف الرئاسي احزاب شخصيات وليس احزاب برامج ،وهي تفتقر للبنية الديمقراطية الداخلية سواء على مستوى القيادة او حتى على مستوى اتخاذ القرارات و التي يمكن ان تكون احدى المؤشرات على مدى تمسك تلك الاحزاب بالديمقراطية و قدرتها على التجديد والتغيير وهذا ما ابرز وجود تلك

الحركات التصحيحية و التقويمية داخلها فغياب الديمقراطية داخل الاحزاب نفسها لا يحقق الديمقراطية داخل المجتمع .

– التحالف الرئاسي في الجزائر شكل في شقه النظري الرؤى التوحيدية التوفيقية بين فعالياته السياسية حول اهم القضايا الاستراتيجية في البلاد بهدف تعزيز النظام الديمقراطي تدريجيا ،ولكن في شقه العملي الواقعي كان محتوى من طرف النظام السياسي الجزائري ،وتحديدا كان لبرنامج رئيس الجمهورية .
استمرار ظاهرة العزوف السياسي للمواطنين عامة والعزوف الانتخابي خاصة ،وذلك راجع الى عدم قدرة افراد التحالف الرئاسي و المعارضة الرفع من مستوى مشاركة الجماهيلر في الحياة السياسية ،وذلك لسبب رئيسي و هو ان نشاط تلك الاحزاب يتسم بالموسمية والتقطع وكذا اهمالها التام للنشاط الحزبي المحلي من خلال وضع البرامج والمشاريع البديلة.

– أحزاب التحالف في الجزائر وسيلة اساسية لدعم الشرعية السياسية من خلال من خلال مشاركتها

القوية وغير المنقطعة في مختلف المناسبات الانتخابية وذلك بهدف كسب التاييد والدعم للنظام السياسي الجزائري من جهة ،ومن جهة اخرى توظيفها للاغلبية البرلمانية لمساندة ودعم برنامج رئيس الجمهورية وسياساته الاصلاحية .

– تعاني أغلب أحزاب المعارضة في الجزائر من عمومية برامجها وضعفها ،والأهم من ذلك أنها تفتقر الى آليات تحقيق تلك البرامج وهذا مايفسر عدم مشاركة بعضها في المواعيد الإنتخابية ،وإن شاركت فإنها تتحصل على نسب ضعيفة جدا وأن تمثيلها السياسي متواضع ،وهذا مؤشرعلى ضعف الأداء السياسي الحزبي لأحزاب المعارضة .

ان التفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الجزائر القائم على الصراع ادى الى هيمنة وسيطرت النخبة الحاكمة على العملية السياسية و ابعاد الفواعل الرسمية من الحياة السياسية .

لايمكن القول ان السياسة العامة في الجزائر هي محصلة للتفاعل القائم بين مختلف الفواعل الرسمية و غير الرسمية لان ذلك لا يتحقق الا في ظل نظام قائم على الديمقراطية التشاركية يفسح المجال امام الفواعل غير الرسمسة للتعبير عن ارائها بكل حرية .

و حتى نتجاوز كل هذه النقائص لابد من تفعيل دور الاحزاب السياسية وذلك من خلال مجموعة من الاقتراحات :

– توفير الاطار العام للنظام السياسي الذي يسمح لها باداء نمهامها بكل استقلالية .

– حيازة الاحزاب السياسية على على الامكانيات المادية والبشرية و التنظيمية التي تمكنها من النهوض بالوظائف المناط بها .اطلاق حرية انشاء الاحزاب السياسية لكل القوى والتيارات السياسية على اسس ديمقراطية ،تضمن ان يكون الحزب منفتحا على جميع الجزائرين على اختلاف ،وان يلتزم الحزب بقواعد العمل الديمقراطي .

– تفعيل العمل التشريعي للنواب بفرض نوع من القيود على مشاريع القوانين المقدمة من طرف الحكومة .

– تفعيل العمل الرقابي للنواب باعادة النظر في القيود المفروضة على استخدام اليات الارقابة خاصة تلك المفروضة على السياسة الحكومية .

– ترشيد السياسة العامة والحد من هيمنة وسيطرت السلطة التنفيذية على الاحزاب السياسية

– ضرورة اهتمام الاحزاب بمسالة التكوين سواء السياسي او الفكري لاعضاء الحزب على كل المستويات والاطر الحزبية ،خاصة القيادات بما يؤهل الاعضاء لتحمل اي مهام ومسؤوليات قد تسند اليهم مستقبلا .

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع :**

**الكتب :**

1- أبشر، (حسن الطيب)، الدولة العصرية دولة مؤسسات . القاهرة:الدار الثقافية ،2000.

2-أحمد،( رشيد)، نظرية الإدارة العامة .القاهرة : دار المعارف ،1987.

3- أحمد الخطيب ،(نعمان ) ،الوجيز في النظم السياسية .عمان :دار الثقافة ،1999.

4- أندرسون، (جيمس )، ،صنع السياسات العامة ،(ترجمة عمر الكبيسي )،ط1 .عمان:دار المسيرة ،1999،ص14.

5- البار ،(أمين) ،دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول العربية .الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية ،2014.

6- الحسين (احمد مصطفى) ،تحليل السياسات العامة .الاردن: المركز العالمي للدراسات ،2002.

7- الخزرجي، (ثامر كمال محمد) ،النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة،دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة. عمان: دار مجدلاوي للنشر،2004.

8- العوالمة ،(نائل عبد الحافظ) ،تحليل السياسات العامة مذخل نظامي .عمان :مركز احمد ياسين غالي،1999 .

9- الفهداوي ، (فهي خليفة) ،السياسة العامة:منظور كلي في البنية والتحليل .عمان :دار المسيرة ،2001 .

10- المغيربي ،(محمد زاهي بشير) ،( مترجما )،السياسة العامة اطار نظري .بنغازي :منشورات جامعة قاريونس ،1996.

11– الكبيسي، (عامر خضر) ، السياسات العامة مدخل لتطوير آداء الحكومات. بيروت:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008.

12- المنوفي ، (كمال) ، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة .القاهرة :وكالة المطبوعات، 2006.

13 - بلحاج ،(صالح) ،المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال الى اليوم.الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،2010 .

14 - بدر،( احمد) ،الراي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة .القاهرة :دار قباءللطباعة والتوزيع، 1998.

15- بوالشعير ،( سعيد) ،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ج1-ط5 .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2003.

16- جبريال ايه ،(الموند) ،باول جب بنجهام ،باويل الابن ،السياسة العامةالمقارنة في وقتنا الحاظر ،نظرة عالمية (ترجمة هشام عبد الله ،سمير عصار ) .لبنان :الاهلية للنشر والتوزيع ،1998 .

17- حمدي ، (عطية عامر) ،الأحزاب السياسية في النظام السياسي و القانون الوضعي الإسلامي .الإسكندرية :دار الفكر العربي ،2014.

18- ذو فيرجيه ، ( موريس) ،الأحزاب السياسية ،(ترجمة علي مقلد و عبد المحسن سعد). القاهرة :الهيئة العامة لقصور الثقافة ،2011.

19- سعيد ،(اسماعيل علي ) ،علم الاجتماع السياسي بين السلطة والاجتماع .الاسكندرية :دار المعرفة للنشر ،1999.

20- سلام زكي ،(ايهاب) ،الرقابة السياسية على اعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني.القاهرة :معالم الكتب ،1983 .

21- شريط ،(الامين) ،الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1995.

22- طربوش ،(محمد) ،السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1995.

23- عبد الحليم كامل ،(نبيلة ) ،الاحزاب السياسية في العالم المعاصر.القاهرة :دار الفكر العربي للطبع والنشر ،1982.

24- عبد المنعم ،(محمد محمود) و آخرون ،موسوعة العلوم السياسية ج1.الكويت:( د.د.ن) 1993.

25- غانم ،(عبد المطلب )،الأحزاب السياسية الوظائف و الإيديولوجيات ،في موسوعة العلوم السياسية ، 1985.

26- قيرة ،( اسماعيل) ،علي غربي ...واخرون ،مستقبل الديمقراطية في الجزائر .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2009.

27- كشكاش ، (يوسف احمد ) ،الحريات العامة في الانظمة السياسية .القاهرة:منشأة المعارف ،1987.

28- لشعب ،( محفوظ) ،التجربة الدستورية في الجزائر .الجزائر:المطبعة الحديثة للفنون المطبعية ،2001 .

29- متولي ،(عبد الحليم) ،القانون الدستوري والانظمة السياسية ،ط3 .الاسكندرية :منشأة المعارف ،2001 .

30– مهنا، (محمد نصر) ،النظرية السياسية والسياسة المقارنة.الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د س ن.

31- مهنا ،(نصر محمد) ، علم السياسة .القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر،1994 .

32- ناجي ، (عبد النور) ،النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية .قالمة :ديوان المطبوعات الجامعية ،2006.

33- ناجي ، (عبد النور) ،تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي ،دراسة تطبيقية القاهرة :دار الكتاب الحديث ،2010

34- ناجي ،(عبد النور) و مبروك ساحلي ، مقدمة في دراسة السياسة العامة . الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع.

**المجلات والدوريات :**

1- أحمد (طرطار) ،"دور اللجان البرلمانية في تفعيل الاداء البرلماني" ،مجلة الفكر البرلماني ،العدد17 ،سبتمبر 2007.

2- برنامج الحكومة ،"خمسة مرتكزات في ثلاث اولويات "،مجلة مجلس الامة ،الجزائر ،العدد 31جوان-جويلية 2007.

3- بوحنية ،( قوي) ،" اصلاح قانون الاحزاب السياسية الجزائري "، مجلة دفاتر القانون والسياسة ،العدد 12، 2012.

4- عبد القادر ،(عبد العالي )،"الاصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر "،قطر:المركز العربي للابحاث والدراسات 2012.

5- ناجي ،(عبد النور) ،التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري " مجلة التواصل، 2007

6- ناجي ،(عبد النور ) ،"نحو تعزيز دور البرلمان في تفعيل السياسة الامنية في الجزائر "،مجلة العلوم القانونية والادارية والسياسية ،جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان ،العددالسابع،2009.

**الجرائد :**

1- شفيق.ب ،"الافافاس يرفض زواج المتعة مع السلطة "،صوت الاحرار ،يومية اعلامية جزائرية ،العدد2749،الصادرة بتاريخ 11مارس 2007.

2- ن.ل ،"حركة مجتمع السلم تعلن انسحابها من التحالف الرئاسي "،جريدة المساء ،يومية جزائرية ،العدد 01-01-2012 ،.

3- م.صالح "الافافاس يقررمقاطعة الانتخابات "الخبر اليومي ،العدد 4958، بتاريخ 11مارس 2007 .

**الدراسات غير المنشورة :**

1- الجندي ،(علاوة) ،"دور البرلمان في صنع السياسة العامة في الجزائر" ،مذكرة ماستر،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة ورقلة ) ،2012-2013.

2- باشوش ، (حميد) ،"المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية – حالة الطريق السيار شرق – غرب" مذكرة ماجستر، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر) ، 2010.2011.

3- بليل زينب ،"موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية ،دراسة حالة الجزائر 1989-2012" ،مذكرة ماجستر، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة سعيدة) ، 2012.

4- وفاء ،(بن سيدي إبراهيم) ،"المعارضة السياسية في الجزائر ،دراسة حركة مجتمع السلم (2012-2015)"،مذكرة ماستر،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة بسكرة) ،2015.

5- دخان ،( نور الدين) ،"تحليل السياسات العامة التعليمية ،نموذج الجزائر ،أطروحة دكتوراه، (كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ) ،2007.

6- ضمبري (عزيزة )، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"مذكرةماجستر ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة) ،2007-2008.

7- طيلب (احمد) ،"دور المعلومات في رسم السياسة العامة ،دراسة حالة المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي"،مذكرة ماجستر، (كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر )،2006-2007 .

9- غارو( حسيبة) ،دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر من1997-2007 ،مذكرة ماجستر، (كلية الحقوق والعلوم االسياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو) ،2012.

10- فلاك (نور الدين) ، "طبيعة التحالف الرئاسي في الجزائر وتفعيل عملية التحول الديمقراطي 1999-2010" مذكرة ماجستر، (كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر) ،2011.

11- مزرود (حسين) "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)"،أطروحة دكتوراه ،(كلية الإعلام والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر3) ، 2012.

12- مزياني ،(حميد) ،"عن واقع الازدواجية التشريعية والعمل التشريعي في النظام الدستوري الجزائري ،دراسة مقارنة" ، مذكرة ماجستر في القانون (كلية الحقوق ،قسم الحقوق،جامعة تيزي وزو )،2011.

13- نوي ،( سمية) ،دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر ،مذكرة ماستر، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة بسكرة)،2013.

**الملتقيات :**

- الجيلالي ،(عبد الناصر) ،"الانتخابات التشريعية الجزائرية استقرار ام ركود سياسي" ،مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية ،اللقاء السنوي الرابع عشر، اكسفورد2007 ،جامعة الجزائر.

(4)- بو لحية ،( براهيم) ،"العلاقة بين السلطة اتلتشريعية والتنفيذية في ظل دستور 1996"،مداخلة في وقائع الندوة الوطنية حول العلاقة بين الحكومة والبرلمان.

**النصوص القانونية :**

ج ج د ش ،الجريدة الرسمية ،العدد 45 ،الموافق ل 11 جوان 2007 ،المتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني .

ج ج د ش ،الجريدة الرسمية ،العدد 32 ،الموافق ل26ماي 2012 ،المتضمن انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني..

**مواقع الانترنت:**

1-"الانتخابات الرئاسية في الجزائر ستجري في غياب المعارضة"،متحصل عليه من :

http://www.samsem.net/item.72623.html.1/2/2009.vu2016/04/16

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة العلاقات مع البرلمان ،الرقابة البرلمانية .

http://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/ vu le 14/04/16

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة العلاقات مع البرلمان ،الحصيلة التشريعية.

http://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/ vu15/04/2016

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مصالح الوزير الاول ،ملحق بيان السياسة العامة ،اكتوبر 2010.

http : //WWW .PREMIERE-MINISTRE.GOV.DZ vu15/04/2016

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ،سبتمبر 2012 .

www.elmourhttp://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مخطط عمل الحكومة من اجل انجاز برنامج رئيس الجمهورية ،2014.

www.elmourhttp://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de

vu15/04/2016

7- حسن محمد ،"المعارضة السياسية و الخيارات الصعبة "،متحصل عليه :

http://www.alittihad.ae/details=777348=y=2006&article=full.vu le 16/04/2016 .

8- عبد المجيد مناصرة ،"قراءة في نتائج تشريعيات 2007"الموقع الشخصي للباحث ،تم تفحصه يوم 14افريل 2016.

<http://www.hmsalgeria.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1164 >

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر ، ومدى مساهمتها في ذلك كأحد أهم الفواعل غير الرسمية ،بإعتبارها المحرك للنشاط السياسي في الدولة ،وهذا لما لها من انعكاسات على نوع السياسات المقدمة ودورها الفعلي في بلورة هذه السياسات ،بالإضافة إلى علاقتها بالفرد والسلطة بإعتبارها حلقة الوصل ،فمع توجه الجزائر نحو الديمقراطية وتبنيها للتعددية الحزبية فتح الجبهة لظهور العديد من الأحزاب السياسية ما سمح بمشاركة الأخيرة في الحياة السياسية وبالتالي في صنع السياسة العامة إلى جانب الفواعل الأخرى منها الرسمية وغير الرسمية ،ولكن بالرغم من وجود الأحزاب السياسية في الجزائر وتنوعها إلا أن فعاليتها بقت محدودة وذلك راجع إلى الهيمنة المزدوجة للسلطة التنفيذية ومؤسسة الرئاسة التي كرسها الدستور الجزائري ،فالعملية السياسية في الجزائر يكتنفها الكثير من الغموض ما يؤدي بالضرورة إلى عدم الوصول إلى نتائج دقيقة .

Résumé :

Cette étude vise à clarifier et montrer le rôle des partie politiques dans l'élaboration de la politique publique en Algérie ,et sa contribution comme l'un des plus important actes informel , et son rôle comme moteur de l'activité politique dans le pays ,et cela est à cause des répercussions sur les types des politique représentées et son rôle réel dans les développement de ces politiques ainsi que sa relation avec l'individu et l'autorité ,l'approche de l'Algérie vers la démocratie et son adoption à la multipartie a ouvert le front a un grand nombre de partis politiques et a permis cette dernière de participer à la vie politique et donc à l'élaboration des politique publique coté des acteurs formel et informel ,mais malgré l'existence et la diversité des partis politiques en Algérie , leurs efficacité reste limitées a cause la double domination de l'autorité exécutive et l'institution présidentielle inscrite dan la constitution algérienne , le processus politique en Algérie contient beaucoup de mystère ce qui mène nécessairement à l'absence d'accès a des résultats précis .

**فهرس الأشكال والجداول:**


| | العنــوان | الصفحة |
|---|---|---|
| الشكل(01) | شكل يوضح الادوار التي يقوم بها الوزير . | **41** |
| الشكل(02) | شكل يوضح نتائج الانتخابات التشريعية 2007. | **46** |
| الشكل (03) | شكل يوضح نتائج الانتخابات التشريعية 2012. | **53** |